التقرير السنوي 2023

ليبيا: انتهاكات متواصلة وافلات من العقاب دون رادع

أبريل 2024

LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تأسست في العام 2019 لسد الفجوة في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين في ليبيا، وخصوصًا في المناطق التي يصعب الوصول إليها. تسعى المنظمة من خلال أعمالها إلى تعزيز المساءلة والمحاسبة للحد من ظاهرة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا.

تعتمد منظمة رصد على شبكة من الراصدين الميدانيين في ليبيا، الذين يقومون بمراقبة وضع حقوق الإنسان والوصول إلى الضحايا والناجين. كما تتعاون مع شبكة متنامية من النشطاء والصحفيين والمحامين والأطباء للإبلاغ عن الانتهاكات.

تعمل منظمة رصد بالتنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين في جهود المناصرة وإحالة الضحايا والناجين لتلقي المساعدة والدعم اللازمين.

كما تُعد منظمة رصد عضوًا فاعلًا في عدة تحالفات ليبية ودولية، من أبرزها ائتلاف المنصة الليبية والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب والتحالف من أجل محكمة الجنايات الدولية وتحالف المناصرة وتحالف الولاية القضائية العالمية.

الفهرس

- المقدمة 04
- المنهجية 06
- السياق الليبي خلال العام 2023 08
- الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن العمليات العسكرية 11
- انتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء 13
- المقابر الجماعية 17
- الخطف والإخفاء القسري والاعتقالات قصيرة الأمد 20
- الاعتقالات التعسفية 24
- القتل خارج نطاق القانون والقتل غير المشروع 27
- الإخلاء القسري 29
- انتهاكات ضد النوع الاجتماعي 34
- إسكات وترهيب المجتمع المدني 37
- انهيار سدي درنة 41
- الطبيعة القانونية للانتهاكات المرتكبة في ليبيا خلال عام 2023 44
  - خروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان 45
  - الانتهاكات التي ترقي إلى جرائم حرب 46
- الإحصائيات 48
- الخلاصة 49
- التوصيات 51

المقدمة

يصدر هذا التقرير السنوي عن منظمة رصد الجرائم في ليبيا، ليكشف عن واقع حقوق الإنسان في ليبيا خلال الفترة من يناير 2023 حتى ديسمبر 2023. ويسلط التقرير الضوء على 276 ضحية، من بينهم 125 ضحية مجهولة الهوية والجنسية (تعود الجثث المجهولة ل12 جثة يعتقد أنها لليبيين لكن لم يتم التعرف عليها بعد وجدت بالمقابر الجماعية و99 جثة يعتقد أنها لمهاجرين لأنه عثر عليها علي شاطئ البحر دون التعرف علي هويات أصحابها و14 شخص ماتو جوعا علي الحدود الليبية مع مصر و تونس لم يتم التعرف عليهم أيضا)، و33 مهاجرًا (16 من أصول آسيوية، و11 من الجنسية المصرية، و6 من أصول أفريقية)، بالإضافة إلى 118 مواطناً ليبياً.

تنوعت الانتهاكات الموثقة بين القتل والإصابة والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة، حيث استُهدف الضحايا بانتهاكات مختلفة ذُكِر بعضها في أكثر من قسم بالتقرير نتيجة لتنوع الجرائم ضد الحالة الواحدة.

بلغ إجمالي الجرائم المرصودة 337 جريمة منها 20 مدنيًا قد لقوا حتفهم في عمليات عسكرية وقعت بمناطق آهلة بالسكان المدنيين، و148 حالة من المهاجرين تم العثور على جثثهم أو تم استهدافهم بالخطف أو الاعتقال التعسفي، و12 رفات بشرية لضحايا المقابر الجماعية، و90 حالة اخفاء قسري تبعها اعتقال قصير الأمد ثم أُفرج عنها دون أية إجراءات قانونية، و50 حالة احتجاز لأشخاص لا يزالون رهن الاعتقال، و13 حالة قتل خارج نطاق القانون نتيجة التعذيب أو الإهمال الطبي أو الاستهداف المتعمد, بالإضافة لأربع حالات عنف ضد النوع الاجتماعي تخللها عنف جنسي و انتهاكات أخري. بلغ عدد الضحايا من الذكور 261 ضحية، بينما بلغ عدد الضحايا من الإناث 14 ضحايا، ولم يتم التعرف على جنس مهاجر واحد.

تؤكد المنظمة أن هذا العدد لا يعكس الحجم الكامل للانتهاكات التي وقعت خلال الفترة المذكورة، حيث واجه فريق المنظمة صعوبات في الوصول إلى بعض الضحايا والمناطق المتضررة، كما أن العديد من الانتهاكات لم يتم الإبلاغ عنها لأسباب أمنية و/أو اجتماعية.

وتشير المنظمة إلى أن عمليات الإخلاء القسري التي قامت بها الحكومتان خلال مارس وأبريل ومايو 2023، أدت إلى تعرض العديد من الضحايا لانتهاكات لم يتم توثيقها بشكل دقيق. كما أن عمليات الطرد الجماعي القسري للمهاجرين عبر الحدود الليبية، والاعتقالات التعسفية

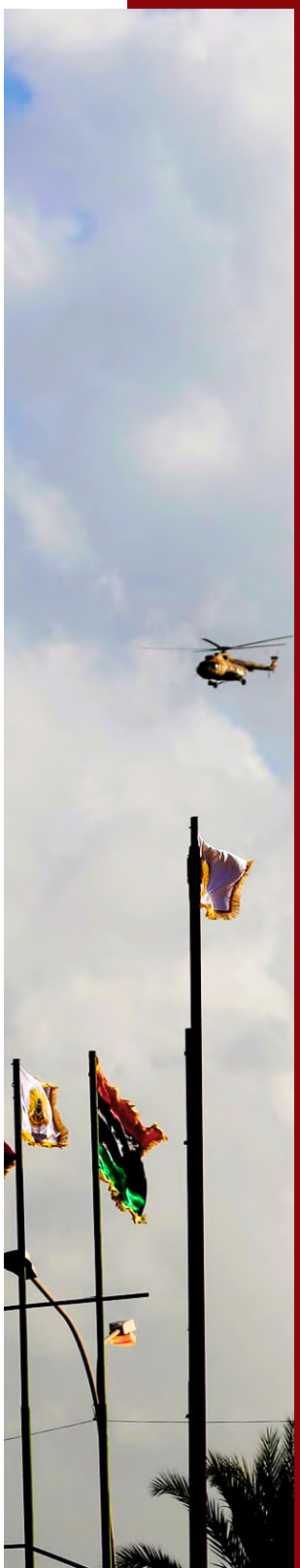

الجماعية التي طالت المهاجرين أمام مبنى مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، لم يتم إحصاء ضحاياها بشكل دقيق.

وتُلفت المنظمة الانتباه إلى أن العديد من الضحايا قد تعرضوا لأكثر من انتهاك، مما يزيد من حدة الأزمة الإنسانية في ليبيا. وتؤكد على أن أغلب الانتهاكات التي تم رصدها خلال الفترة المذكورة، كانت بدوافع توجهات سياسية أو نشاطات مدنية تتعلق بحرية الرأي والتعبير أو نشاطات مدنية أخرى.

المنهجية

تلتزم منظمة رصد الجرائم في ليبيا بأعلى معايير الدقة والمهنية في جمع البيانات وتحليلها وإعداد تقاريرها السنوية. تهدف هذه المنهجية إلى ضمان موثوقية وموضوعية المعلومات الواردة في التقرير السنوي على نحو يعكس بدقة واقع حقوق الإنسان في ليبيا.

يضم فريق رصد الجرائم في ليبيا موثقين مدربين على إجراء المقابلات مع الضحايا والشهود وفقًا للمعايير الدولية، موزعين في مختلف أنحاء ليبيا ويتمتّعون بأدوات ملائمة لإجراء مقابلات التوثيق عبر منصات افتراضية آمنة. تعمل المنظمة على تتبع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال التواصل مع الضحايا والشهود لجمع المعلومات الأساسية حول الوقائع والادعاءات، والتأكد من المعلومات عبر التواصل مع الشركاء المحليين والمنظمات الشريكة والمصادر المفتوحة إضافةً إلى مراجعة التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة.

بدأ جمع البيانات الخاصة بالتقرير السنوي من منتصف يوليو ومراجعتها حتى انتهاء العام 2023 حتى تم تحليلها وإعداد المسودات بمنتصف فبراير 2024. تم خلالها التحقق من صحة المعلومات والإحصائيات والحالات التي تم إطلاق سراحها أو تغيرت ظروفها قبل نهاية العام 2023 عبر مصادر متعددة لا تقتصر فحسب على الضحايا والشهود، إنما أيضاً النشطاء، والصحفيين، والأطباء، والمحامين والمجتمعات المتضررة.

تضمن منظمة رصد الجرائم في ليبيا سرية المعلومات الشخصية للضحايا والشهود، وتتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان سلامة فريق العمل والضحايا والشهود، وتلتزم بموضوعية المعلومات الواردة في التقرير، وتجنب أي تحيز أو تضليل.

بعد جمع البيانات، يتم فرزها وتصنيفها حسب نوع الانتهاك، والجهة المسؤولة، والمنطقة الجغرافية، والفئة العمرية، وغيرها من المعايير ذات الصلة. يتم تحليل البيانات كميًا ونوعيًا لتحديد الاتجاهات الرئيسية، وتقييم عواقب الانتهاكات على الضحايا والمجتمع، وتحديد الاحتياجات والتوصيات.

مسؤول الرصد والتوثيق في المنظمة هو المسؤول عن إعداد البيانات الخاصة بالتقرير، بينما يقوم أربعة من النشطاء وخبراء في مجال القانون الدولي بمراجعة البيانات والنتائج بدقة ضمن فريق من الخبراء لضمان موثوقيتها وموضوعيها، مع التأكد من التصنيف القانوني للانتهاكات وصحة

المعلومات الواردة.

تعمل منظمة رصد الجرائم في ليبيا على نحو متواصل على تطوير منهجية جمع البيانات وتحليلها وكتابة التقرير، وذلك لضمان مواكبة التطورات في مجال حقوق الإنسان وتعزيز فعالية التقارير الصادرة عن المنظمة.

السياق الليبي خلال العام 2023

يُعتبر العام 2023 أحد أسوأ الأعوام في تاريخ ليبيا الحديث، فوَسط الحرب والانقسام السياسي والفساد والإهمال المتعمّد، وقعت خسائر بشرية بين مفقودين ونازحين ومتضرّرين. عكس سوء إدارة أزمة كارثة انهيار سدّي درنة أثناء إعصار دانيال، على وجه الخصوص، منحى تفاقم القصور المؤسساتي المتعمّد وحالة الإقصاء وعدم الاكتراث بحقوق الإنسان عمومًا. وظلّت الحكومتان القائمتان في ليبيا تحجبان مجمل أعداد الضحايا والخسائر عقب الكارثة، وظلّ تعداد المتضرّرين من المدنيين مُبهمًا، حيث تأبى الجهات الرسمية الإعلان عن الإحصائيات الحقيقية رغم مسؤوليتها الواضحة عن ذلك. وواصلت حالة حقوق الإنسان تردّيها مع تواصُل الانتهاكات من اعتقالات تعسّفيّة وخطف وإخفاء قسري وإخلاءات قسرية ناهيك عن عمليات الطرد الجماعي وغيرها من صور الانتهاكات الممنهجة.

ترى رصد الجرائم في ليبيا أن عام 2023 كان عامًا موبوءًا بالجرائم يستوجب التدخل للتأكد من عدم قدرة الحكومات الليبية في الشرق والغرب على حكم البلاد وإدارتها، وتساهم على نحوٍ مقصود وممنهج في انتشار هذه الجرائم من خلال دعم الجماعات المسلحةً التابعة لها بالمال والعتاد دون مراقبة ومحاسبة، مما يحملها بشكل واضح المسؤولية عن كافة الانتهاكات المرتكبة على أراضيها.

يظهر واضحًا من خلال مقارنة الأحداث التي تمت الإشارة إليها في التقرير السنوي لمنظمة رصد لعام 2022 والحالات التي رصدتها المنظمة خلال العام 2023 أن ليبيا تشهد استمرارًا ملحوظًا في الانتهاكات التي استهدفت المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان، حيث تزايدت الحملات الأمنية التي تقوم على خطف النشطاء في مدن عديدة، أبرزها الزاوية وبنغازي وسبها والبيضاء وسرت وطرابلس ودرنة.

وواصلت عناصر جهاز الأمن الداخلي وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والفصائل التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية بخطف واعتقال المدنيين، فيما تعمدت المؤسسات التشريعية التابعة للحكومتين دعم هذه الجماعات المسلحة بفرض لوائح وتشريعات تحد من حرية التعبير وتكوين الجمعيات، ووجهت حملات تشويه سمعة ضد المنظمات الحقوقية، علاوة على ما مارسته من ضغوطات على عديد من المنظمات والآليات الدولية للحد من قدرتها على دخول الأراضي الليبية والتي تضمّنت فرض إجراءات معقدة وغير واضحة علاوةً على عدم منح تأشيرات الدخول في حالات أخرى، الأمر الذي أثر بصورة واضحة على استجابة هذه المنظمات والفرق الدولية للاحتياجات الإنسانية في ليبيا.

لم تلحظ منظمة رصد الجرائم في ليبيا أي تطور إيجابي في وضع حقوق الإنسان العام 2022، كما لم يشهد عام 2023 تغيرًا حقيقيًا في تفعيل دور القضاء أو المضي نحو التحول الديمقراطي. إنما على العكس من ذلك، فقد واصلت الواجهتان السياسيتين مماطلة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالوفاء بتعهّداتها والمضي في تطبيق ما جاءت به اتفاقية (6 + 6) المدعومة من قبل مكتب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الخطّة التي تدّعي وضع خطة انتخابية إلّا أنها عادت على نحوٍ متوقع إلى نقطة الصفر لتنشب ذات الخلافات السياسية المعهودة.

ما أفضى إلى انتهاء هذا العام دون المضي في العملية الانتخابية؛ وكعادتها، لم تتطرق النقاشات السياسية الفاشلة إلى برامج العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ولا لأسس قيام دولة عادلة يحكمها القانون. ولم تتم الدعوة بشكل جدي إلى تعزيز استقلاليّة القضاء عن الحكومتين، إنما تعمدت كلتا الحكومتين التعتيم على الانتهاكات وجرائم الحرب ومنع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية من توثيق الانتهاكات المتواصلة وانتهت ولاية اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق دون بدائل وطنية أو دولية.

ما تزال السجون ومراكز الاحتجاز في ليبيا تعج بأعداد كبيرة من المعتقلين تعسفيًا دون إجراءات قانونية، أغلبهم من دون تهم أو متهمين بجرائم لم يرتكبونها، وما يزال المحامون والأطباء والعائلات غير قادرين على الوصول إلى العديد من المحتجزين في المراكز التي تديرها وزارتي الداخلية والعدل الليبية في طرابلس وجهاز الأمن الداخلي والمقرات التي تديرها الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للمجلس الرئاسي مثل جهاز الدعم والاستقرار وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعناصر التابعة للقوات المسلحة الليبية مثل مقرات اللواء طارق بن زياد والسجون العسكرية بما فيها سجنيْ قرنادة والكويفية.

وتؤكد رصد من خلال متابعتها وقائع السجون الليبية وما يُعرف بمراكز إيواء المهاجرين غير النظاميين، تؤكّد أن الجهات المسؤولة عن الاحتجاز ماتزال تمارس التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة ضد المحتجزين، وأن القليل مِمّن يتم إطلاق سراحهم يخرجون بآثار تعذيب وندوب وصدمات نفسية نتيجةً لهذه الممارسات، ويتم التلاعب بأعداد كبيرة من المهاجرين بعلم من السلطات الحاجزة. وتظل السجون السرية منتشرة بين تلك التي يعذب بها المهاجرون وأخرى لعصابات الفدية التي تستهدف المواطنين والمدنيين عمومًا.

وكما ورد في تقرير المنظمة لعام 2022، ما تزال ظاهرتي الإفلات من العقاب والفساد آفتين تستوجبان الدعوة إلى تدخل الآليات الدولية لتحميل المسؤولية عن جرائم الحرب إلى مرتكبيها، والتي قد يرقى معظمها إلى تصنيف الجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جرائم ارتُكبت داخل سجون سرية ومقرات غير رسمية ومخازن يستخدمها تجار البشر لاحتجاز المهاجرين غير النظاميين.

تؤكد منظمة رصد من خلال التوثيق الذي تقوم به فرق العمل الموجودة في ليبيا وخارجها، تحت ضغط نفسي واجتماعي كبير بفعل الترهيب الذي تمارسه الدولة ضد العمل والمدني ولاسيما الحقوقي، تؤكد أن الانتهاكات الممنهجة ضد المهاجرين ما تزال مستمرة، وأن العام قد انطوى على تصاعد عمليات الطرد القسري الجماعي عبر الحدود الليبية، والتي أسفرت عنها تداعيات خطيرة تضمنت وفاة العديد منهم نتيجة الجوع والعطش والمعاملة اللاإنسانية.

التقرير السنوي 2023

الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن العمليات العسكرية

وصل إجمالي القتلى والإصابات البشرية الناجمة عن العمليات العسكرية الواقعة في أماكن آهلة بالسكان التي وثقتها المنظمة منذ يناير حتى ديسمبر 2023 إلى 20 حالة منها 16 لإصابات ناجمة عن إطلاق نار عشوائي و10 عن شظايا قذائف أصابت منازل خلال الاشتباكات بالإضافة إلى 4 وفيات نتيجة للاشتباكات والألغام وقعت أغلبها في طرابلس والزاوية والأخرى في طبرق وبنغازي حتى ديسمبر 2023 إلى 20 حالة منها 16 لإصابات ناجمة عن إطلاق نار عشوائي و10 عن شظايا قذائف أصابت منازل خلال الاشتباكات بالإضافة إلى 4 وفيات نتيجة للاشتباكات والألغام وقعت أغلبها في طرابلس والزاوية والأخرى في طبرق وبنغازي.

وثقت رصد إصابة امرأة بإطلاق نار خلال اشتباكات بين سرية شهداء النصر المساندة لوزارة الدفاع وقوة دعم المديريات التابعة لوزارة الداخلية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية بمدينة الزاوية بينما قتِل اثنان بفعل سقوط قذيفة على منزل ضمن تداعيات اشتباكات اندلعت بين عصابات مسلحة غير معروفة بشرق المدينة.[1]

أصيب 14 مدني جميعهم رجال جراء إطلاق نار عشوائي[2] وشظايا متناثرة خلال اشتباكات عنيفة بين قوات الردع التابعة للمجلس الرئاسي الليبي واللواء 444 قتال.[3] ولقى طفل في حي باب بن غشير بطرابلس حتفه نتيجة انفجار لغم في مزرعة يرجح أنه زرع أبان حرب 2019 في طرابلس.[4]

وثقت رصد أيضًا مقتل رجل مصري بطلقات نارية أثناء تواجده في سيارة لنقل المهاجرين و ذلك عقب استهداف السيارة بالرصاص من قبل عناصر القوات المسلحة العربية الليبية بـ طبرق شرق ليبيا.[5]

كما وثقت رصد الاشتباكات التي وقعت من قبل مجموعة تابعة للقوات المسلحة الليبية والتي نتج عنها مقتل شخص برصاص عشوائي في منطقة أرض السلاك في حي السلماني وسط بنغازي.[6]

[1] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير فبراير 2023.
[2] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أغسطس 2023.
[3] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مايو 2023.
[4] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يناير 2023.
[5] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير فبراير 2023.
[6] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أكتوبر 2023.

التقرير السنوي 2023

انتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء

في الوقت الذي تقوم جمعية الهلال الأحمر الليبي بتقديم العون لبعض المهاجرين الناجين من ممر الهجرة عبر البحر المتوسط، تقوم الجماعات المسلحة التابعة للحكومتين في شرق وغرب البلاد باستهداف المهاجرين أو ترحيلهم قسريًا أو طردهم عبر الحدود البرية. ففي الشرق الليبي، حصل 197 مهاجرًا على دعم محدود من قبل متطوعي الهلال الأحمر الليبي ومن قبل بعض عناصر شرطة مديرية أمن سلوق، في الوقت الذي شرعت فيه القوات المسلحة العربية الليبية والأجهزة الأمنية في مدينة طبرق بطرد جماعي طال حوالي 3,000 مهاجر قسريًا عبر مدينة امساعد وإجبارهم على السير على الأقدام لمسافات طويلة ثم نقلهم في مركبات مكتظة إلى الحدود المصرية في ظروف إنسانية قاسية.

وتم إعادة أكثر من 1,000 ناجٍ منهم عقب الحادثة من باقي الجنسيات الى مراكز احتجاز ومقرات أمنية. أُرجِع هؤلاء إلى مراكز احتجاز مكتظة تسودها ظروف معيشية دونية تنتشر بها ممارسات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة و اللاإنسانية والمهينة، واحتُجز آخرون بصورة غير قانونية في مواقع أخرى منها مقر النجدة والبحث الجنائي بمدينة طبرق.[7]

كما وثقت رصد اعتقال حوالي 200 طالب لجوء سودانيين على مقربة من مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بمنطقة السراج من قبل جهاز الهجرة بوزارة الداخلية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية وكان من بينهم نساء وأطفال يخيمون أمام مقر المفوضية مطالبين بمباشرة إجراءات إعادة التوطين لهم، وتم نقلهم إلى مراكز احتجاز بطرابلس.

لوحظ عامة أن أغلب المهاجرين يموتون خلال العام نتيجة الغرق في البحر، فمن إجمالي 148 مهاجر تم توثيق تعرضهم للانتهاكات مختلفة، رصدت المنظمة 127 جثة انتشلت من على شواطئ ليبية، عُثر على أغلبها على شاطئ صبراتة بإجمالي 51 جثة، تليها 11 جثة وُجدت على شاطئ منطقة شط البدين ببنغازي، و19 جثة على شاطئ القره بولي، و14 جثة على شاطئ الخمس، و5 جثث على شاطئ المقرون غرب بنغازي و4 جثث بشط البوانيس.

وُانتُشلت أيضًا 5 جثث على شاطئ توكرة، و5 جثث بشواطئ الزاوية، وجثتين على شاطئ رأس التين شمال درنة، وجثتين على شاطئ البحر في امساعد، وجثة واحدة بالزويتينة، وجثة في اجدابيا، وجثة واحدة بشاطئ دريانة بنغازي، وجثة واحدة بجنزور، و جثة بقصر الأخيار، وجثة واحدة شمال المرج بشاطئ بوترابة. وجثة واحدة على شاطئ طبرق، وجثة بساحل صرمان، وجثة بالقرب من معيتيقة.

[7] "استمرار الجرائم ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا بتنفيذ حملة طرد جماعي عبر الحدود الليبية". بيان مشترك لمنظمة رصد الجرائم في ليبيا و منظمات أخرى. 13 يونيو 2023.

وتم التعرف على أصول وجنسيات 33 مهاجر منهم 16 شخص من أصول أسيوية و11 مهاجر من الجنسية المصرية و6 مهاجرين من أصول أفريقية إلّا أن جنسيات الباقين ظلّت مجهولة. تم أيضا رصد طرد مجموعات كبيرة من المهاجرين عبر الصحراء الفاصلة بين تونس وليبيا خلال العام سجلت المنظمة من ضمنها وفاة 14 مهاجر نتيجة الجوع والعطش منهم سيدة تبدو من أصول أفريقية مصحوبة بطفلة تبلغ من العمر 9 سنوات، وفقد الـ12 رجلًا الباقين حياتهم عقب قيام السلطات التونسية بطردهم باتجاه الصحراء الليبية.

وثقت رصد أيضا مقتل رجل مصري بطلقات نارية أثناء تواجده في سيارة لنقل المهاجرين عقب استهداف السيارة بالرصاص من قبل عناصر القوات المسلحة بطبرق قرب منطقة المخيلي، كما وثّقت اختطاف 6 مصريين في الزاوية ولد لعائلاتهم خبر اعتقالهم من قبل عناصر الدعم والاستقرار وتمت مطالبة عائلاتهم بدفع فدية مالية ثم أطلق سراحهم لاحقًا.[8]

تحدث شاب مصري عن جرائم التعذيب والمعاملة المهينة التي تعرض لها في عدة مواقع بليبيا والتي انتهت بفراره في يوليو 2023 من مركز للمهاجرين تابع لجهاز الهجرة في طرابلس بمساعدة أشخاص اشتروه لغرض العمالة القسرية، قائلا:

> هاجرت إلى ليبيا من مصر وأنا بعمر التاسعة عشر بحثا عن لقمة العيش. وللأسف منذ أن وصلت لليبيا، تعرضت للإيذاء ومررت بعدة تجارب مرعبة. في ديسمبر 2022، قبض علي، وتم بيعي لتجار بشر وضللت رهن الاحتجاز والتعذيب، وباعني التاجر الأول للثاني ثم للثالث، وقاموا جميعهم بتعذيبي. رأيت أحد أصدقائي يموت تحت التعذيب في مستودع احتجاز يديره تجار بشر بالقرب من بن وليد، وبعد عدة مفاوضات مع تاجر البشر الأخير عبر الهاتف، دفعت عائلتي فدية بقيمة 2000 دولار لكي يطلقوا سراحي. هرعت لطرابلس العاصمة اعتقادا مني أنها أمنة أكثر، لكن أحد عناصر الأجهزة الأمنية اعتقلني وألقوا بي في مركز غوط الشعال الذي يعرف بمركز "المباني" حيث لا تتوفر أية أساسيات كافية للحياة. جعت ولم يقدم لي طعام كاف، كانت أعداد المحتجزين كبيرة جدا وكان المكان مكتظا ومليئا بالمهاجرين

[8] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. كافة الشهور 2023.

المرضي. لم يزور المكان الأطباء ولم يتوفر العلاج رغم انتشار الأمراض المعدية. تعرضت للتعذيب الجسدي وكنت أعاني نفسيا. كان الحراس يعاملون الجميع معاملة مهينة. كان الحراس المركز يقايضون المهاجرين بالمال مقابل تهريبهم. في يوليو 2023، دخل علينا شخصان يبحثان عن عمالة للسخرة. قالو للحراس أنهم يريدون عاملا لنقل مواد البناء، فأختاروني للذهاب معهم وعندما تحدثت معهم حول الأمور التي مررت بها، تعاطف هؤلاء معي واعطوني مبلغا من المال بعد ان أنجزت لهم العمل وقالوا لي اذهب وحاول الابتعاد عن المكان الذي نحن فيه. انا الان حر واعمل في مكان امن لكنني لازلت اعاني من الاثار النفسية وأفكر في مصير المهاجرين الأخرين الذين تركتهم خلفي.

التقرير السنوي 2023

المقابر الجماعية

في فبراير 2023، تبادرت أخبار عبر وسائط إعلامية عديدة تفيد بإصدار أحكام تراوحت بين السجن مدى الحياة والسجن لـ15 عاما، والسجن لست أعوام ضد ثلاثين متهم في ليبيا بتهم تتعلق بقتل مدنيين عثر عليهم في مقابر ترهونة الجماعية.[9] وقد تواصلت البلاغات الواردة حول العثور على مقابر أخرى حتى نهاية العام ونشرت صفحة رابطة ضحايا ترهونة صورا لـ70 مواطن ليبي مازالوا في عداد المفقودين.[10]

عقد مكتب النائب العام الليبي مؤتمرًا صحفيًا في أوائل يناير من العام الجاري عرض خلاله ملخصا لأهم التطورات في تحقيقات جرائم القتل والاخفاء القسري والتعذيب بالمقابر الجماعية في ترهونة. كما صرح النائب العام بأنه خلال السنوات الثلاث الماضية 2021 و2022 و2023 تم العثور على 250 جثة في المقابر جماعية وتم التعرف على 202 جثة (تمت مطابقة كافة عينات رفاتها مع أهالي الضحايا)، فيما ما تزال 48 جثة مجهولة الهوية. وخلال العامين 2020 و2021، أكد النائب العام أن مكتبه تلقى إجمالي 231 شكوى. ومن مجملها تمت إحالة 53 قضية إلى المحاكم، بينما لا تزال الـ 178 المتبقية قيد التحقيق.

وخلال هذا العام تم تقديم 178 بلاغا إلى مختلف الآليات والأجهزة الحكومية التي تضمّنت الشرطة والنيابات الجزئية، بينما قُدّم 107 ملف إلى لجنة التحقيق بترهونة التي أسّسها مكتب المحامي العام التابع له في طرابلس. أكد أيضا أنه خلال ديسمبر 2023 تم القبض على 8 من المشتبه بهم في بنغازي بالتنسيق مع السلطات العسكرية في شرق ليبيا وتم تسليمهم إلى وحدات التحقيق في قوة الردع الخاصة للاستجواب.

ومع حلول نهاية عام 2023، تلقى مكتب النائب العام إجمالي 521 شكوى، 194 منها تم قبولها وإحالتها إلى النيابات، بينما لا تزال 327 قضية قيد التحقيق. أكد النائب أيضا أن 17 قضية تم استثناؤها من التحقيق لنقص الأدلة والشهود، وأكد أن 51 شخصًا هم حاليًا قيد الاحتجاز الاحتياطي، بما في ذلك 49 ليبيًا و2 من الأجانب، جميعهم متهمون في انتظار حكم المحكمة. تم القبض على 6 مشتبه بهم بواسطة الإنتربول في القاهرة وقدم مكتب النائب العام المصري طلبًا من النائب العام الليبي تقديم وثائق قانونية تثبت تورطهم وفقاً للقانون الليبي، والآن ينظر القضاء المصري في إجراء تسليمهم لليبيا للمحاكمة. ووجه النائب العام أخيرا طلبا للسلطات في الدول التي يتواجد بها المشتبه بهم والقبض عليهم وتسليمهم إلى ليبيا لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.[11]

[9] "الأحكام السجنية لا ترضي أهالي قتلى المقابر الجماعية في غرب ليبيا: ذوو القتلى يطالبون بإنزال عقوبة الإعدام بالمرتكبين". جريدة العرب الإخبارية. 15 أغسطس 2023.
أنظر أيضا "أهالي قتلى المقابر الجماعية في غرب ليبيا يطالبون بالإعدام للجناة". صحيفة الشرق الأوسط. 14 أغسطس 2023.
[10] أنظر بالصور" أكثر من 70 حالة لا تزال في عداد المفقودين" صفحة الفيسبوك لرابطة ضحايا ترهونة. 30 أغسطس 2023.
[11] "مؤتمر للنائب العام الليبي بطرابلس الصديق الصور حول مستجدات التحقيقات في الانتهاكات المرتكبة بترهونة و جرائم المقابر الجماعية" منشور على صفحة الفيسبوك لرابطة ضحايا ترهونة عن بث مباشر لقناة ليبيا الأحرار. 3 يناير 2024.

وثقت منظمة رصد بالإجمال انتشال 12 رفات مجهولة الهوية من المقابر الجماعية في ترهونة خلال العام 2023.[12] حيث تم انتشال 8 جثث من مكب النفايات العام بترهونة وعدد 4 جثث مجهولة الهوية من مقبرة جماعية بطريق سالم بن علي بمدينة ترهونة، من قبل الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين. يرجح بناءًا على مواقع العثور عليها أنها تعود إلى ضحايا قتلتهم قوات اللواء التاسع أو ما يعرف بـ "الكانيات" فى مدينة ترهونة بين عام 2016 و2020.

ورغم الجهود التي تحدث عنها مكتب النائب العام بخصوص التحقيقات، إلّا أن اجتماعات الآليات الدولية وتعليقات الجنائية الدولية تظهر قصورا واضحا في مسائلة ومحاسبة الجناة. ولم تصرح السلطات الليبية ولا المدعي العام للجنائية الدولية بأسماء المتهمين الذين صدرت في حقهم مذكرات قبض حتى الآن وظلت هذه الفجوة في الإعلان عن أسماء الجناة سببا واضحا في انعدام الثقة بشفافية التحقيقات.[13]

[12] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يناير 2023.

[13] قدمت البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا استنتاجات شاملة حول الانتهاكات المرتكبة في ترهونة من قبل جماعة الكانيات المسلحة أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الخمسين ضمن ورقة غرفة اجتماعات مقدّمة من البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا. ودعت البعثة ضمن توصياتها الحكومة الليبية بإنشاء محكمة خاصة لترهونة للنظر في الجرائم الدولية بدعم فني دولي ومساعدة الخبرات الدولية ونشرت أسماء المطلوبين المسؤولين عن الانتهاكات، قبل انتهاء ولايتها بمارس 2023, لكن الحكومة الليبية لم تقم بنشر أسماء المطلوبين في قضايا ترهونة حتي اليوم. أنظر "الاستنتاجات المفصلة حول الوضع في ترهونة". مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخمسون. A/HRC/50/CRP.3 من 13 يونيو إلى 8 يوليو 2022.

التقرير السنوي 2023

الخطف والإخفاء القسري والاعتقالات قصيرة الأمد

بلغ إجمالي الحالات التي تعرضت للخطف والاخفاء القسري والاعتقالات قصيرة الأمد 90 حالة منهم 57 حالة تعرضت لاعتقالات قصيرة الأمد و33 حالة خطف وإخفاء قسري استهدفت 84 رجال ليبيين و6 من الجنسية المصرية. يلاحظ أن نمطًا مثيرًا للقلق من عمليات الاختطاف التي تستهدف الرجال ذوي الارتباطات بنشاطات السياسية أو القانونية أو نشاطات لها علاقة بالمجتمع المدني.

تنوه رصد إلى أن عدم توثيق حالات من النساء والفتيات يرجع للقيود المفروضة ضدهن بشأن مزاولة العمل المدني في ظل كثرة الاستهداف المتعمد للناشطات الليبيات خلال الأعوام الفائتة، ويلاحظ عامة تقلص المشاركة النسائية في الفضاء المدني لعوامل اجتماعية أهمها الاستهداف الممنهج بحملات تشويه السمعة فضلًا عن البيانات الصادرة عن دار الإفتاء الليبية التي تطعن في قانونية الانخراط النسائي وأخلاقيات الناشطات العاملات في مجال المشاركة النسائية وحقوق المرأة.

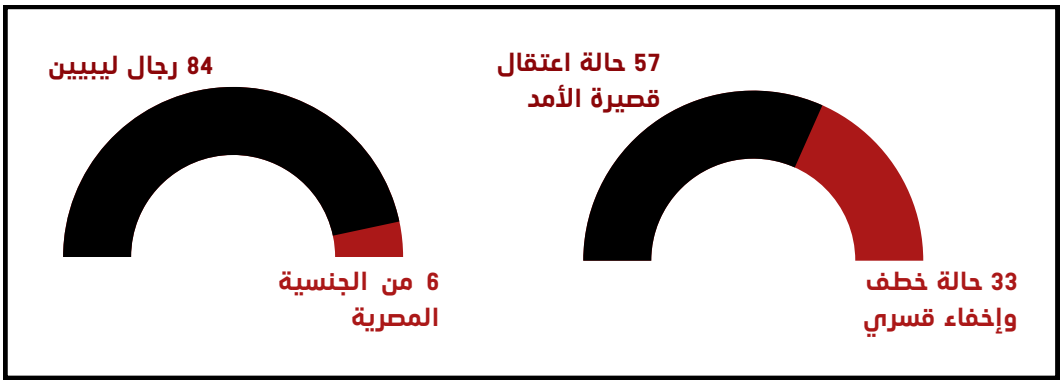

90 حالة خطف واخفاء قسري واعتقالات قصيرة الأمد

تحدث غالبية حالات الخطف الموثقة في المدن الكبرى مع تصدر واضح لمدينة بنغازي بين المدن الأخرى في تعداد الحالات بإجمالي 18 حالة. خلال العام لوحظ أن عمليات الاختطاف يتبعها اخفاء للضحية لكن يظهر واضحا أن أغلبها قصيرة الأجل حيث يتم العثور عليهم لاحقًا في السجون ومراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. يشير تكرار ظهور مسؤولية مجموعات مسلحة محددة، مثل اللواء طارق بن زياد وجهاز الأمن الداخلي والمواضيع المتعلقة بالانتماء السياسي والنشاط المدني، إلى وجود نهج واضح لإسكات الأصوات المعارضة للقوات المسلحة العربية الليبية والمجموعات المسلحة خصوصا في شرق البلاد.

وثقت منظمة رصد 28 حالة لنشطاء اعتُقلوا في المناطق التي تقع تحت سيطرة القوات المسلحة العربية الليبية فقد اختطف ناشط سياسي سابق بالقرب من منزله في بنغازي ولا يزال مختفيا. واعتقل الأمن الداخلي أحد نشطاء المجتمع المدني في بنغازي، ثم أطلق سراحه. واعترضت ثلاث مركبات عسكرية مسؤولًا حكوميًا سابقًا في منطقة الفويهات ببنغازي، وتم إطلاق سراحه بعد أسبوعين.

واختُطف ناشط سياسي من منزله في حي شبنة ببنغازي، ثم أُطلق سراحه بعد أكثر من شهر. كما تم اختطاف ناشط سياسي آخر من منزله في منطقة الحدائق ببنغازي وتم اعتقال رجل آخر كان ناشطا في الانتخابات المحلية في درنة بسبب حملة تشهير وتهديدات بالتهجير والقتل. وظهر ناشط اجتماعي في فيديو ينتقد الوضع السياسي والأمني في شرق ليبيا تم اعتقاله لاحقًا، واعتقلت عناصر اللواء طارق بن زياد خمس مدنيين وجدت صور معمر القذافي على هواتفهم النقالة بتهمة تأييد النظام السابق بمدينة سرت من بينهم قاصر وخطفت مجموعة عسكرية مسؤولًا حكوميا في الفويهات ثم أطلق سراحه بعد شهر. كما رصدت المنظمة حوادث اعتقال جماعي طالت 10 مدنيين بينهم مسن في أحياء متفرقة من مدينة سرت على يد عناصر لواء طارق بن زياد التابعة للقوات المسلحة الليبية.

رصدت المنظمة أيضا قيام جهاز الأمن الداخلي باعتقال تسعة (9) رجال يعملون في منظمات إنسانيه دولية ومحلية تعسفيًا عقب اقتحام مقرات عملهم بمدينة سبها من قبل الإدارة العامة للبحث الجنائي تحت اتهامات تتعلق بالعمل التنظيمي للمنظمات والإجراءات القانونية، وأُطلِق سراحهم لاحقًا.[14]

وثقت رصد أيضا اختطاف ثلاثة مسلحين لوكيل نيابة عسكرية أثناء وجوده مع أطفاله ولم يتم إبلاغ عائلته عن مكان اعتقاله، واختطاف مسؤول حكومي في غوط الشعال على يد مسلحين أطلق سراحه بعد خمسة أيام.[15] واختطاف أحد النشطاء في المظاهرات المناهضة لحكومة الوحدة الوطنية في منطقة الظهرة.[16] واختطاف شاعر شعبي من قبل اللواء طارق بن زياد وسط مدينة سرت واختطاف مدني بدافع بثه فيديو على فيسبوك يطالب حكومة البرلمان بتحقيق العدالة وعدم التمييز في توزيع المناصب داخل بلدية إجدابيا, وأخلي سبيله بعد 10 أيام.[17]

يصف ناشط ليبي الطريقة التي تعامل بها عناصر تتبع الحكومة في شرق ليبيا معه أثناء اعتقاله في بنغازي في منتصف عام 2023، على النحو التالي:

> اختطفت بالقرب من منزلي في مدينة بنغازي من قبل رجال مسلحين وملثمين مجهولين يستقلون ثلاث سيارات مدنية، بعد ان اعترضوني في الشارع العام ووجهوا أسلحتهم نحوي واقتادوني الي احدى السيارات ووضعوا غطاء على وجهي. بعد حوالي نصف ساعة، وجدت نفسي داخل مقر أمني ونزع شخص

[14] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مايو، أغسطس، سبتمبر، اكتوبر، نوفمبر، و ديسمبر 2023.
[15] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يونيو 2023.
[16] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أغسطس 2023.
[17] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير نوفمبر 2023.

يرتدي زيا مدنيا الغطاء من على رأسي. هددني أولا وقبل كل شيء بالقتل والتعذيب إن لم أكن صادقا، ثم باشر باستجوابي. كانت اسئلته تتمحور حول نشاطي الرقمي وتدويناتي على صفحات التواصل الاجتماعي، وبتهكم شديد كان يسأل عن أرائي التي كنت أعبر عنها وكيف كنت أصف الوضع السياسي العام. كان مهتما بمعرفة أسباب حديثي على الصفحات حول الانتخابات وسألني عن سبب علاقتي وتواصلي مع اشخاص وصفهم بال "مشبوهين" على حد قوله، وبعد ان اجبت عن اسئلته. قال لي انت تكذب! وطلب مني فتح هاتفي المحمول بوضع كلمة السر. وقمت بذلك، ثم امر شخصين بوضعي في زنزانة انفرادية. كانت المساحة بالزنزانة ضيقة جدا ولا توجد بها تهوية. لم يعطوني شيئا لأكله لمدة يومين كاملين - عرفت لاحقا بعد أن أطلق سراحي أن هذا المكان كان سجن الأمن الداخلي في بنغازي - في اليوم الثالث تم نقلي الى مكتب التحقيق وتعذيبي بالضرب المبرح على ظهري وارجلي، كانوا يجبرونني أثناء التعذيب على الاعتراف بأشياء لم ارتكبها وللإدلاء بمعلومات عن اشخاص لا تربطني بهم أي صلة، وكنت على يقين أنهم يريدون تلفيق تهمة التآمر ضد السلطات أو بتهمة الخيانة. وبعد عدة جلسات استجواب غير قانوني لم يصلوا لاي نتيجة في اثبات الاتهامات التي كانوا يحاولون تلفيقها. بقيت في الزنزانة الانفرادية لمدة شهرين مخفيا قسريا ولم يسمح لي خلال فترة اعتقالي التواصل مع اسرتي أو أي أحد. الى ان تم اخلاء سبيلي بعد أن وقعت تعهدا بعدم ممارسة أي نشاط سياسي او التدوين على وسائل التواصل الاجتماعي. ولا زلت حتى الان اتعافى من التعذيب والاثار النفسية السيئة بسبب ما تعرضت له. واواجه حتى الان صعوبات للعودة للحياة الطبيعة.

التقرير السنوي 2023

الاعتقالات التعسفية

ذكرت الحالات التي تم إخفاؤها قسريًا بعد الخطف، قبل أن يظهر أنها اعتُقلت على يد عناصر تتبع الدولة في الجزء الخاص بالاختفاء القسري بهذا التقرير. يتضمن هذا الجزء من التقرير الحالات التي تم اعتقالها من قبل جهات رسمية في مراكز احتجاز رسمية، حيث وثقت منظمة رصد اعتقال 50 رجلًا جميعهم من الجنسية الليبية تعسفيًا. من بينهم رجل اعتُقل بمطار بنينا الدولي[18] ورجل آخر بوسط مدينة بنغازي،[19] بينما احتُجز رجل آخر بسجن الكويفية واعتُقل رجل أيضا بمطار طرابلس،[20] جميعهم اعتُقلوا من قبل عناصر الأمن الداخلي.

كما شهد العام أيضًا استهدافًا لنشطاء سياسيين وأعضاء أحزاب بالمنطقة الشرقية، فقد رصدت منظمة رصد الاعتقال خمسة 5 أعضاء من حزب معروف من داخل مقر الحزب بمدينة سرت من قبل عناصر مسلحة تابعة للإدارة العامة للبحث الجنائي، وتم اقتيادهم إلى مديرية الأمن على خلفية محاولتهم الحصول على تصريح أمني لإقامة ندوة توعوية حول الانتخابات،[21] ووثّقت رصد اعتقال ناشط سياسي بمطار بنينا من قبل الأمن الداخلي في مدينة بنغازي ثم إطلاق سراحه و أعيد اعتقاله بعد أسبوع.[22]

كما استهدفت حملة اعتقالات جماعية 13 مدنيًا على خلفية اشتباكات مع أشخاص مسلحين يتبعون وزير الدفاع الأسبق المهدي البرغثي.[23]

وثقت رصد اعتقال نقيب أعضاء هيئة التدريس وأربعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس من قبل الأمن الداخلي طرابلس على خلفية اعتصام مطالبين بتحسين أوضاع رواتبهم من قبل حكومة الوحدة الوطنية.[24]

زادت عمليات استهداف النشطاء في النصف الأخير من العام، حيث وثقت رصد اعتقال تعسفي لـ 4 نشطاء سياسيين في بنغازي من قبل جهاز الأمن الداخلي ولواء طارق بن زياد ضمن حملة اعتقالات بالتزامن مع عملية عسكرية في حي السلماني وسط بنغازي بين مجموعة تابعة للقوات المسلحة الليبية ومجموعة المهدي البرغثي.[25]

كما تم خطف ستة 6 نشطاء سياسيين من قبل الأمن الداخلي استنادًا إلى تقارير مقدمة ضدهم حول نشاطهم وعقدهم اجتماعات ناقشت الوضع السياسي في ليبيا ولا يزالون قيد الاحتجاز التعسفي في سجن الأمن الداخلي ببنغازي.[26]

[18] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير ديسمبر 2023.
[19] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أكتوبر 2023.
[20] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مارس 2023.
[21] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير إبريل 2023.
[22] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أغسطس 2023.
[23] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أكتوبر 2023.
[24] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير نوفمبر 2023.
[25] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أكتوبر 2023.
[26] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أكتوبر 2023.

كما كان من ضمن الاعتقالات التعسفية التي تم ذكرها في الجزء الخاص بالمهاجرين اعتقال 200 من طالبي اللجوء السودانيين قرب مفوضية اللاجئين بمنطقة السراج من قبل جهاز الهجرة وزارة الداخلية.

التقرير السنوي 2023

القتل خارج نطاق القانون والقتل غير المشروع

رصدت المنظمة مقتل 23 مدنيًا في مدن ليبية مختلفة على يد جماعات مسلحة، منها 11 حالة فقط تم ذكرها في الجزء الخاص بالمقابر الجماعية التي تم العثور عليها في ترهونة.

قُتل أربعة مدنيين جراء سقوط قذيفة على منزلهم في مدينة الزاوية، إثر اشتباكات بين عصابات مسلحة غير معروفة في شرق المدينة. وقُتل طفل ليبي يبلغ من العمر 14 عامًا على يد مجموعات مسلحة تابعة للقوات المسلحة الليبية في تبادل لإطلاق النار بين حرس الحدود الليبي ومجموعة من المشتبه بهم في تهريب المخدرات. [27]

وتوفي أحد المعتقلين السياسيين من قِبل جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بسبب الإهمال الطبي في سجن الردع بطرابلس. [28]

وقُتل مدني من قِبل جهاز الأمن الداخلي في درنة بعد يومين من اعتقال مجموعة من المدنيين تعسفيًا. [29]

ورصدت المنظمة مقتل مدني مصري الجنسية بالرصاص في بوابة أمنية بمنطقة المخيلي جنوب طبرق من قِبل القوات المسلحة العربية الليبية. كانت الضحية على متن سيارة تُقِل مهاجرين انهال عليهم رصاص عشوائي قاد إلى مقتله على الفور وسقوطه من سيارته إطلاق الرصاص عليهم بشكل عشوائي من قِبل عناصر البوابة الأمنية ما أدى إلى مقتله على الفور وسقوطه من السيارة. [30]

كما وثّقت رصد في أكتوبر مقتل مدني إثر رصاص عشوائي بالتزامن مع عملية عسكرية في حي السلماني وسط بنغازي من قِبل مجموعة تابعة للقوات المسلحة الليبية. [31]

وثّقت رصد أيضا مقتل مدني في سجن طارق بن زياد بنغازي وأكد المبلغون عن الحالة أنه ضل رهن الاعتقال التعسفي لسبع سنوات, تم الاتصال بعائلته لإبلاغهم باستلام الجثمان من مستشفى الجلاء للحوادث وبدت عليه آثار تعذيب وتشريح قبل وفاته. كما وثّقت المنظمة حالة أخرى لمدني تم إطلاق الرصاص عليه من قِبل مجهولين توفي متأثرًا بجراحه بعد يوم واحد من إصابته برصاص مسلحين مجهولين يستقلون سيارة مدنية في الشارع العام بحي الصابري. [32]

[27] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يونيو 2023.
[28] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير فبراير 2023.
[29] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مايو 2023.
[30] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير فبراير 2023.
[31] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أكتوبر 2023.
[32] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير ديسمبر 2023.

التقرير السنوي 2023

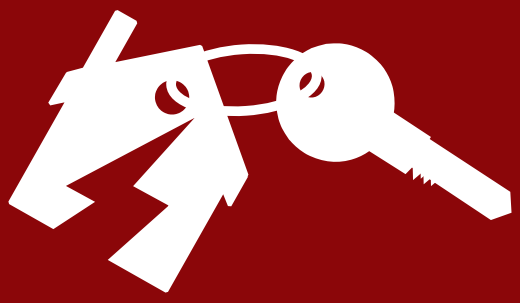

الإخلاء القسري

منذ الإعلان عن مشروع "عودة الحياة" من قبل حكومة الوحدة الوطنية في 27 أغسطس 2021، ذكرت التقارير الإعلامية أنها خصصت 8.5 مليار دينار لتمويل المشروع، والتي شكلت 52% من إجمالي ميزانية التطوير لعام 2021.[33]

لكن تم تأخير الموافقة على الميزانية العامة، التي بلغت تقديراتها حوالي 111 مليار دينار ليبي بالمجمل، من قبل مجلس النواب في الشرق بسبب توسع الإنفاق العام والجدل المحيط بنفقات التطوير في ضوء تذبذب سعر صرف العملة في ليبيا، والتي عُدّلت لاحقًا لإجمالي 89 مليار دينار وتم الموافقة عليها في 2023. [34]

أصبح ملف "إعادة الإعمار" ضمن مشروع "عودة الحياة" ملفًا غنيًا ليس فقط كوسيلة للدعاية الانتخابية للأطراف المتنازعة إنما أيضا للشركات المحلية التي يترأسها أصحاب رؤوس الأموال الكبرى على اعتباره ملفا يمكن أن يستغل للتلاعب بتكاليف المشاريع الكبرى وتغذية الفساد القائم من قبل شركات ذات صلة مباشرة بقيادات معروفة في الحكومتين.[35]

لكن بدلًا من تعويض العائلات النازحة التي فقدت مساكنها نتيجة النزاعات المسلحة التي تواترت خلال الأعوام السابقة خصوصا في المناطق المدمرة بسبب الحرب مثل تاورغاء وأوباري وسرت ودرنة ومرزق وبنغازي، قررت الحكومتين في الشرق والغرب الليبي بدء تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار هذه ضمن حملات هدم وإخلاء قسري تستهدف المساكن الفقيرة في المناطق الحيوية للمدن الكبرى مثل بنغازي وطرابلس ومصراتة دون خطط معلنة لتعويض أصحاب العقارات المملوكة بشكل قانوني.

في مارس 2023، أغلقت المناطق المستهدفة في وسط بنغازي وتم تطويقها بسياج وأقيمت بوابات ضيقة للدخول إلى المنطقة يشرف عليها عناصر امنية تابعة للقوات المسلحة الليبية.[36] وفي مطلع أبريل، باشرت لجنة الإعمار بحكومة البرلمان الليبي بإنذار السكان القاطنين في المنطقة بالإخلاء الفوري خلال مدة أقصاها 3 أيام.

أكدت قلة من عشرات العائلات التي تم طردها أنها تلقت وعود شفهية بالحصول على مقابل مادي كتعويض عن أملاكها، إلّا أن كافة العائلات التي تواصل معها فريق رصد والبالغ عددها 12 عائلة لم تستلم أي مبلغ للتعويض.

[33] "أكثر من 8.5 مليار دينار لتمويل مشروعات حكومة الدبيبة من خارج الميزانية". بوابة الوسط. 28 أغسطس 2021.

[34] أنظر جدول رقم 2 موارد الميزانية العامة_ السنة المالية 2023 بالقانون رقم 29 لسنة 2023 م باعتماد الميزانية العامة للدولة لسنة 2023. 12 أكتوبر 2023.

[35] "حصاد الفساد في ليبيا 2023: نهب عابر للحدود و ما خفي أعظم". بوابة الوسط. 30 ديسمبر 2023.

أنظر أيضا "حبس مسؤول هيئة صياغة الدستور الليبية بتهم فساد". صحيفة الشرق الأوسط. 2 نوفمبر 2023.

[36] "ليبيا: عائلات بأكملها تطرد من منازلها". بيان مشترك للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب. إبريل 2023.

وشرعت عدة مؤسسات تحت إدارة الحكومتين في شرق وغرب ليبيا بتسريع عمليات هدم المنازل ضمن حملات إخلاء قسرية مفاجئة من قبل المجموعات المسلحة الأكثر تسلطا، منها لواء طارق بن زياد في بنغازي، والقوة المشتركة في مصراتة، وأجهزة أمنية أخرى في طرابلس التي أمرت بتنفيذ إخلاء قسري للعائلات دون إشعار مسبق وبوسائل عنيفة يغلب عليها طابع المعاملة المهينة و اللإنسانية.[37]

وقامت حكومة الوحدة الوطنية بإخلاء قسري للسكان المدنيين القاطنين بالعمارات السكنية بمنطقة القوشي في مدينة مصراتة خلال مارس 2023 نفذتها عناصر غرفة العمليات المشتركة التي أخطرت السكان فجأة عبر مكبرات الصوت بالإخلاء الفوري لكافة العمارات والبالغ عددها 68 مبني بناء على أمر رسمي بالهدم صادر عن مكتب النائب العام الليبي بطرابلس.

وعلى ذات النهج قامت القوة المشتركة بذات الممارسات التي تقوم بها عناصر لواء طارق بن زياد من تهديد وترهيب للقاطنين المدنيين بقوة السلاح وإهانة العائلات ومعاملاتهم بصورة مهينة وغير إنسانية.[38]

وثقت منظمات عديدة شريكة حالات الإخلاء القسري بمصراتة، وتأكدت رصد من مصادر موثوقة أن إجمالي عدد العائلات القاطنة في عمارات القوشي هو 447 عائلة تم طرد 16 عائلة منها وشُردت تماما خلال الأسبوع الأول من شهر رمضان الكريم نتيجة هدم العمارات الأربعة الأولى بالمنطقة.[39]

تشير الآثار المترتبة على عمليات الهدم والإخلاء هذه التي استمرت لاحقًا في مايو ويونيو 2023، عقارات أخرى عامة وخاصة إلّا أن المستهدفين بهذه الحملات لم تقدم إليهم بدائل واضحة أو تعويضات. أججت هذه الحملات الرأي العام أيضا في مدينة بنغازي حيث تسببت عمليات الهدم في تشويه معالم تاريخية مهمة من هوية مدينة بنغازي.[40] حيث استهدفت الحملة مواقع حكومية ومبان تاريخية ومنازل مهجورة ومنازل آهلة بالسكان. تؤكد الشهادات التي تم جمعها من السكان ومصادر من وسط المدينة نجاح لواء طارق بن زياد في تنفيذ عمليات إخلاء وطرد بعض السكان والأسر بالقوة بعد رفضهم مغادرة منازلهم حيث تتم عملية الإخلاء القسري والإزالة وسط إجراءات أمنية مشددة مع حظرٍ للتصوير والتغطية الصحفية من قبل الإعلام المحلي.

[37] أنظر المراسلة موجهة حول عمليات هدم أعيان ثقافية و عمليات الإخلاء القسري خلال العام من مجموعة العمل المعنية بالاحتجاز التعسفي؛ و المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية؛ و المقرر الخاص حول تعزيز وحماية حق الحرية في الرأي والتعبير؛ والمقرر الخاص حول حقوق الحرية في التجمع السلمي والتنظيم؛ و المقرر الخاص حول السكن الملائم كجزء من الحق في مستوى معيشة لائق، وحول الحق في عدم التمييز في هذا السياق؛ المقرر الخاص حول وضع مدافعي حقوق الإنسان والمقرر الخاص حول حقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليًا. AL OTH 63/2023. يونيو 2023.

[38] 2023 حقائق و أرقام. منظمة يونيسف. تذكر ورقة الحقائق و الأرقام للعام 2023 الأشخاص الذين تم إخلاؤهم قسرًا بما في ذلك العائلات التي تضم بالغين أو أطفالًا ذوي إعاقات أو أمراض مزمنة، واحتياجات خاصة للأسر التي ترأسها و تعولها نساء؛ بالإضافة لضحايا التهجير طويل الأمد في ليبيا.

[39] "ليبيا: عائلات بأكملها تطرد من منازلها". بيان مشترك للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب. إبريل 2023.

[40] إزالة مبانٍ تاريخية متضررة بوسط بنغازي تثير الجدل. بوابة الوسط. 29 مارس 2023.

ثم اعتُقل أحد الناشطين المنادين بإنهاء عمليات الإخلاء والهدم من منزله من قبل لواء طارق بن زياد واقتيد الى مكان مجهول وظل مخفيًا قسريًا لمدة أسبوع ثم اتضح أنه قد تم التحقيق معه من قبل الأمن الداخلي قبل إخلاء سبيله.[41] و تمت مصادرة كرت ذاكرة الكاميرا لصحفي كان يعد تقريرا عن الإخلاء والهدم الذي شرع به عناصر لواء طارق بن زياد، كما تعرض بعض السكان بالمنطقة للتهديد على خلفية التصوير بهواتفهم الشخصية، ومنِعت وقفة احتجاجية وسط منطقة الصابري في 28 أبريل 2023 من قبل عناصر امنية وتم تفريق المتظاهرين بالقوة بعد تعرضهم للتهديد.

حسب المعلومات التي وردت إلى فريق منظمة رصد من بعض السكان المتضررين، حاول المدنيون المتضررون تنظيم تظاهرة سلمية أخرى حول موضوع الهدم والإخلاء القسري، ومنعت للمرة الثانية ثم اعتقل بعض منظمي التظاهرة والتحقيق معهم من قبل جهاز الأمن الداخلي وأخلي سبيلهم بعد ساعات، كما تحدث معهم أحد قيادات لواء طارق بن زياد ويدعى "على المشاي" بخصوص حملة الإخلاء ووعدهم بالنظر في الأمر.[42] وفي 29 مايو اعتقلت "طارق بن زياد" ناشطًا مدنيًا مرة أخرى رفقة مسؤول بلدية الصابري على خلفية إعلان البلدية عن إنشاء لجنة لحصر المتضررين من حملة هدم وإزالة المنازل، ولايزال الإثنين محتجزين بسجن لواء طارق بن زياد.

نتيجة الحملات الأمنية المشددة التي استهدفت النشطاء والإعلاميين والمسؤولين بوسط بنغازي على خلفية انتقاد عمليات الإخلاء القسري، لاحظت منظمة رصد الجرائم في ليبيا أن السكان والمتضررين يشعرون بالخوف الشديد من مشاركة المعلومات حول الموضوع، نتيجة الرقابة الأمنية على كل من يتحدث عن حملة الهدم والإخلاء، حيث عبّروا عن شعورهم بالإحباط الشديد، ولم يتمكنوا من الوصول لأية جهات رسمية للإبلاغ أو تقديم الشكاوى بصورة قانونية، فيما أفصح أحد الشهود أن المسؤولية الفعلية عن عمليات الإخلاء تعود إلى القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية نظرًا لمسؤوليتها المباشرة عن برامج الهدم ومسؤولية لواء طارق بن زياد عن عمليات الإخلاء.

تصف إحدى السيدات صراعها المستمر مع السلطات في شرق ليبيا لاستعادة منزل عائلتها المملوك قبل هدمه، والأحداث التي شهدتها في عمليات الهدم في مارس 2023 على النحو التالي:

> كانت عائلتي تمتلك شقة بشكل قانوني في قلب بنغازي ولدينا كافة الوثائق الخاصة بالملكية. عندما اندلعت الاشتباكات بين

[41] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير إبريل 2023.
[42] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مايو 2023.

الفصائل المسلحة في عام 2014، اضطررنا للنزوح من منطقتنا باعتبارها منطقة اشتباكات. وعندما عدنا، كان منزلنا قد تضرر بسبب العمليات العسكرية، ولكن يمكن إصلاحه لأن أساساته لم تتأثر، توجد فقط صدوع يمكن صيانتها. حتى أننا حصلنا على أمر قضائي بالتعويض لإصلاحه. في يوم مشؤوم، خلال شهر رمضان المبارك عام 2023— الشهر الكريم الذي يُخصص تقليديًا للم الشمل العائلي والوئام الاجتماعي—أفزعنا زئير الجرافات والاليات، وحضرت للمنطقة عناصر كتيبة طارق بن زياد من من يعرفون ب 20 /20 تقف على حراسة الاليات. لم تكن هناك تحذيرات، ولا إعلانات. وبصورة مؤلمة ومهينة تم إخراج السكان من منازلهم، منهم نساء عزل مدنيات اجتروا خارجا على يد ضابطات عسكريات، وتم هدم ممتلكاتهم أرضًا في ذات اليوم أمام مرأى العامة، أثار هذا بالتأكيد جوًا من الرعب والترهيب الواضح. عندما وصلت الجرافات إلى مبنانا، حاولت التفاوض مع الرجال المسلحين. عرض الأول عذرًا واهيًا، قائلًا إن المبنى 'لم يعد صالحًا للسكن'. الثاني لم يكترث وقام بأهانتي وتهديدي. 'اذهبي إلى مركز الشرطة إذا كنتي تعتقدين أن لديك قضية'، قال بسخرية. ركضت إلى مركز الشرطة، على بعد خمس دقائق فقط، ممسكًتا بالوثائق القانونية التي تثبت أن المبنى ملك لنا وأنه صالح للسكن. لم تسمح الشرطة حتى بتقديم شكوى رسمية أو تقرير شرطة بسيط. وقالو إن الأمر يسري على الجميع على حد سواء. الآن، نحن نستأجر مكانًا آخر، دون أي دعم أو تعويض من الدولة. الناس مرعوبون وهم يلزمون الصمت، ولكن ليس عائلتي. لن نسكت على حقوقنا. لقد أخذوا منزلنا، ودمروا مجتمعنا والمكان الذي عشنا فيه لسنوات، نشعر أنهم سلبوا كرامتنا. لقد سرقوا الجدران التي حملت ذكريات طفولتي. ومع ذلك، أمسك في يدي أمرًا قضائيًا—بريق أمل. أرفض أن أُسكت. هذه المعركة لم تنته بعد.

التقرير السنوي 2023

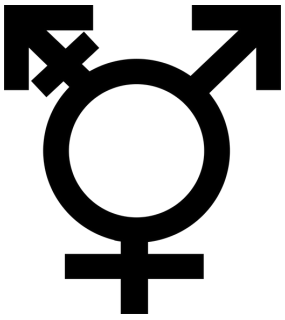

انتهاكات ضد النوع الاجتماعي

حمل عام 2023 قيودًا جديدة ضد النوع الاجتماعي تستهدف تحجيم حرية النساء والفتيات بتقييد حريتهن في العمل المدني وحقهن في التنقل، حيث فرض في مارس 2023 جهاز الأمن الداخلي التابع لحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس على الإناث المسافرات عبر مطاري معيتيقة ومصراتة والمعابر البرية تعبئة استبيان "في شكل إجراء قانوني يمنع السفر في حالة عدم تعبئته" يطالبهن بتبرير سفرهن من دون مرافق ذكر،[43] وقد طالت هذه الإجراءات كافة الفئات من المسافرات النساء والفتيات، ولم يصرّح جهاز الأمن الداخلي وموظفي الحدود والمطارات عن أية أسباب واضحة لاستخدام بيانات الاستبيان. وقد قاد استمرار منع سفر النساء والفتيات من دون مرافق ذكر على امتداد شهور عديدة إلى عرقلة نشاطات عديدة ناهيك عن حرمان سيدات أعمال وأمهات من التنقل حتى في حالات الطوارئ.[44]

ولوحظ عامّةً أن السياسات التي تنتهجها حكومة الوحدة الوطنية المسيطرة على طرابلس تسعى نحو تكثيف التضييق المجتمعي على النساء والفتيات من خلال الوصم المجتمعي وحملات تشويه السمعة التي تستهدف الناشطات ولاسيما المشاركات من مراكز قيادية.[45]

وكذلك لاحظنا خلال العام تركيزًا واضحًا على استحضار سبل تحجيم النشاطات النسائية من خلال تجريمها تحت تهم معلّبة منها المثلية الجنسية والعمل في الجنس وتعاطي الكحول والإلحاد.[46] ونتيجةً للممارسات التحريضية للأجهزة الحكومية على منصات التواصل الاجتماعي تنامت حملات التحريض بشكل عام ضد الناشطات ووصلت حد تهديدهن والتحرش بهن عبر حساباتهن الشخصية.

وبين عدد كبير من الحالات التي تحدثت عنها آليات ومنظمات دولية ومحلية، تمكنت منظمة رصد من توثيق 4 حالات لناشطات من النساء يعملن في المجال المدني والصحفي، ووثقت تعرّضهن للاعتقال والتعذيب والعنف الجنسي أثناء فترة الاعتقال، كما تعرّضن للاستجواب بشأن توجهاتهن الجنسية واتهامات بالعمل في الجنس وتعاطي المخدرات والسفر من دون مرافق ذكر.

وقد توصّلنا من خلال عملنا إلى أن الاعتقالات تتم بصورة متواصلة على يد جهازي الأمن الداخلي في شرق وغرب البلاد إضافةً إلى عناصر أمنية تتبع جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التابع للمجلس الرئاسي الليبي و جهاز البحث الجنائي التابع لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية.

وظهر لنا من خلال ما وثّقناه ما تعانيه النساء والفتيات غير المحجبات من معاملة مهينة وقاسية داخل السجون، ولاسيما إن كن متبرّجات أو تميّزهن قصات شعر

[43] "إجراء أمني لليبيات المسافرات بدون محرم.. بين الحرية وتقييدها". موقع أبعاد الإخباري. مايو 2023.

[44] "سحق للحرية: قيود صارمة على المرأة الليبية ووصاية ذكورية قسرية". محامون من أجل العدالة في ليبيا. 1 يونيو 2023.

[45] "ليبيات ينتفضن ضد قرار فرض إجراءات تقيد سفرهن للخارج". صحيفة الشرق الأوسط. 6 مايو 2023.

[46] "هل ستصبح ليبيا أفغانستان أفريقيا؟". منتدى فكرة. 26 يوليو 2023.

مغايرة عن المعهود، وقد وصلت حد الاستهزاء بهن وإكراههن على نحو متواصل على ارتداء الحجاب داخل السجن كما أكّدت حالة واحدة تعرضها للاعتداء الجنسي في مركز أمن تابع لوزارة الداخلية بطرابلس.[47]

تقول إحدى السيدات اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي واصفة الطريقة التي تعامل بها النساء الناشطات في ليبيا:

> تعرضت للتهديد والتحرش من قبل افراد تابعين للقوات المسلحة الليبية وبسبب نشاطي بالعمل الميداني لمساعدة الضحايا والناجين/ات من كارثة فيضان درنة، لم يُسمح لي بدخول المدينة (درنة) وزيارة مواقع الاسر النازحة. تم تهديدي بالسجن بسبب خروجي على وسائل التواصل وحديثي بشكل علني عن السرقات والتلاعب في كميات هائلة من المساعدات التي من المفترض ان تصل للأسر المحتاجة. تحدثت أيضا عن محاسبة المسؤولين وكشف ملابسات وأسباب انهيار سدي درنة كون ان افراداً من عائلتي كانوا ضمن الضحايا. في نهاية المطاف اضطررت أن اترك العمل بالنشاط الخيري وأجبرت على التوقف عن الحديث عما يحدث خوفا على سلامتي ومحيطي.

[47] لم يسمح بنشر الحالات التي وثقتها منظمة رصد الجرائم في ليبيا في تقاريرها العلنية الشهرية نتيجة للوضع الأمني السيئ والخوف من الملاحقة.

التقرير السنوي 2023

إسكات وترهيب المجتمع المدني

في شهر مارس 2023، صدرت فتوى قانونية عن القسم القانوني التابع للمجلس الأعلى للقضاء مفادها أن كافة المنظمات المدنية غير الحكومية والمسجلة بعد العام 2011 غير قانونية،[48] وأفاد بتعارض هذه الجمعيات مع القانون رقم 19 لعام 2001.[49]

أثارت هذه الفتوى حفيظة النشطاء والفاعلين وأغلب الدوائر الحقوقية والمنظمات الدولية في ليبيا وذلك أنه ورغم عدم إلزامية الفتوى إلّا أنها تساهم في زلزلة ثقة العامة بالمجتمع المدني وتتعارض مع الإعلان الدستوري لعام 2011 وتثير تساؤلات حول استقلالية المجلس الأعلى للقضاء عن حكومة الوحدة الوطنية. ورغم صدور القانون رقم 7 لعام 2023 الذي يسمح للمنظمات المسجلة باستكمال عملها إلّا أن هذه الإجراءات تعرقل وبشكل كبير عمل الناشطين في ليبيا إذ تتسبب في تشويه سمعة الجمعيات والمؤسسات المدنية الليبية في ظل انقسام واضح لمفوضيتي المجتمع المدني بنغازي وطرابلس.[50]

ويعكس هذا الانقسام الذي ما يزال قائمًا حتى الآن تأثير الوضع السياسي في ليبيا على نشاطات حقوق الإنسان في ليبيا. وما يزال نشطاء وناشطات المجتمع المدني والمدافعين والصحفيين يتعرضون إلى التهديد والاعتقال والإخفاء القسري والخطف حيث استهدف جهازي الأمن الداخلي خلال العام فى شرق وغرب البلاد 32 ناشطا مدنيًا منهم 28 حالة تم سردها في الجزء الخاص بالإخفاء القسري والاعتقالات قصيرة الأمد، حيث سجلت المنظمة اعتقال 9 عاملين بمنظمات دولية ومحلية في سبها من خلال اقتحام مقرات عملهم من قبل الإدارة العامة للبحث الجنائي لأسباب تتعلق بالعمل التنظيمي والإجراءات القانونية، وأخلى سبيلهم بعد حوالي 4 ساعات.

كما سجلت المنظمة اعتقالات لخمس نشطاء سياسيين لمحاولتهم الحصول على تصريح أمني لإقامة ندوة توعوية حول الانتخابات من قبل الإدارة العامة للبحث الجنائي ولواء طارق بن زياد وهذا من مقر الحزب بمدينة سرت.

كما وثقت رصد اختطاف ناشط من مدينة بنغازي من قبل مسلحين تابعين لجهاز الأمن الداخلي، وتم اقتياده إلى سجن الكويفية. انقطع الاتصال به ولم تتمكن أسرته من زيارته أو معرفة مصيره. يعتبر وهو عضو في أحد الأحزاب السياسية المعروفة، ويُعتقد أن سبب اختطافه يعود إلى انتقاداته حوادث الخطف والاعتقالات غير القانونية عبر منصة "كلوب هاوس".

كما سجلت المنظمة اعتقال خمسة (5) نشطاء من قبل لواء طارق بن زياد وجهاز

[48] "منظمات المجتمع المدني الليبية تطالب السلطات بإيقاف القوانين الجائرة وحملات القمع التي تستهدف المجتمع المدني". محامون من أجل العدالة في ليبيا .23 مارس 2023.
[49] "ليبيا: تعديل قانون 19/2001 القمعي بشأن تنظيم العمل الأهلي ليس حلاً". مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. 23 مارس 2023.
[50] قانون رقم 7 لسنة 2023 م بشأن تعديل أحكام القانون رقم 23 لسنة 2010 م بشأن النشاط التجاري. المجمع القانوني. المجمع القانوني الليبي. 7 إبريل 2023.

الأمن الداخلي شاركوا في مظاهرات يوم الجمعة 18 سبتمبر [51] التي طالبت بإعادة الإعمار ومحاسبة المسؤولين عن حادثة انهيار سدي مدينة درنة فقد على إثرها أزيد عن 3,000 شخص حياتهم ناهيك عن العدد غير المعروف من المفقودين حتى الآن، وأخلي سبيلهم جميعًا.

كما فرضت السلطات العسكرية في مدينة درنة إجراءات أمنية مشددة تضمنت عزل بعض المناطق وتقييد حركة الصحفيين وقطع الإنترنت والاتصالات وحملات تحريض ضد المتظاهرين قامت بها هيئات الأوقاف في الشرق والغرب والجنوب.

وثقت رصد اعتقال 14 مدنيًا من قبل اللواء طارق بن زياد بالقوات المسلحة العربية الليبية في منطقة سرت وذلك بتهمة تأييد النظام السابق وسيف الإسلام القذافي وتراجعت عمليات استهداف النشطاء في النصف الأخير من العام حيث وثّقت رصد اعتقال تعسفي لـ 4 نشطاء سياسيين في بنغازي من قبل جهاز الأمن الداخلي واللواء طارق بن زياد ضمن حملة اعتقالات تمت بالتزامن مع عملية عسكرية أطلقتها مجموعة تابعة للقوات المسلحة الليبية في حي السلماني وسط مدينة بنغازي وفى ذات الشهر نفذ جهاز الأمن الداخلي و لواء طارق بن زياد أيضا في منطقة بنغازي حملة اعتقالات جماعية استهدف فيها 13 مدنياً على خلفية اشتباكات مع قوات البرغثي وكان من ضمن المعتقلين الذين أطلق سراحهم فيما بعد ناشط سياسي وصحفي.

كما وثقت رصد اعتقال نقيب أعضاء هيئة التدريس وأربعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس من قبل جهاز الأمن الداخلي طرابلس على خلفية اعتصامهم مطالبين بتحسين أوضاع رواتبهم من قبل حكومة الوحدة الوطنية، وتم إخلاء سبيله في ذات اليوم.

وفي إحدى الشهادات، تحدث صحفي ليبي حول طبيعة التعامل مع الأشخاص الذين يخرجون في مظاهرات سلمية للتعبير عن آرائهم والذين يتم القبض عليهم دون أية إجراءات قانونية، قائلا:

> **دعيت للمشاركة في مظاهرة سلمية ضد حكومة الوحدة الوطنية بسبب سياستها في إدارة البلاد. بالفعل خرجنا للتظاهر في أغسطس 2023 في شوارع طرابلس والتقطت صورا ومقاطع فيديو أثناء المظاهرات ونشرتها على حسابي الفيسبوك. وفي اليوم التالي خرجت من المنزل للذهاب الى الجامعة، وإذ بمجموعة**

[51] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير سبتمبر 2023.

مسلحة يرتدون زيا عسكري لونه اسود ويحملون أسلحة. اعتقلوني وزجوا بي في مؤخرة سيارة تويوتا هايلوكس مخصصة لنقل السجناء ثم انتقلوا بي الى مقر جهاز الامن الداخلي في طرابلس ووضعوني في زنزانة مع أشخاص اخرين لمدة 5 أيام دون تحقيق ولم يعرضوني على النيابة ولم توجه لي أية تهمة بشكل رسمي. وفي اليوم السادس، اجتروني لمقابلة أحد المحققين. طلب مني المحقق التوقيع على تعهد بعدم المشاركة في أي تظاهرات او تجمعات ثم أخلوا سبيلي.

التقرير السنوي 2023

انهيار سدي درنة

في 11 سبتمبر 2023 ضرب إعصار دانيال الساحل الشرقي لليبيا بعد مروره عبر اليونان وبلغاريا وتركيا، مسببًا هطول أمطار غزيرة ورياح عاصفة شديدة. بحلول صباح 12 سبتمبر 2023 علم المواطنون بانهيار سدّيْ درنة وأبو منصور وانجراف آلاف المنازل والمحال المحيطة بمجرى وادي درنة إلى البحر.

كانت هذه الكارثة غير مسبوقة في تاريخ ليبيا الحديث، حيث أدى انهيار السدين إلى تدمير ما يقرب من 25٪ من المساحة الجغرافية لمدينة درنة بالكامل، وقدرت حكومة الوحدة الوطنية المنطقة المتضررة بستة كيلومترات مربعة. فعلى الرغم من تحذيرات الأرصاد الجوية قبل أكثر من 72 ساعة من وصول الإعصار، لم تتخذ السلطات الليبية الاحتياطات اللازمة، مثل تنبيه المواطنين أو إجلائهم، خصوصا وأن مصادر عديدة أكدت فرض حظر تجوال[52] من قبل القوات المسلحة العربية الليبية قبيل الكارثة.[53]

أفادت التقارير الأولية أن حوالي 11,300 من الوفيات وأكثر من 10,100 ما يزالون ضمن عداد المفقودين بمدينة درنة، لكن تم تعديل هذه الأرقام لاحقًا إلى 3,252 حالة وفاة ولم تصدر حتى الآن إحصائيات واضحة حول إجماليات حقيقية للمفقودين والمتضررين رغم وجود مصادر متعددة بإحصائيات متباينة بعد الكارثة.

حيث حددت تحليلات وكالة الأمم المتحدة الإنمائية وحكومة الوحدة الوطنية إجمالي 876 مبنى مدمر تماما و3,100 مبنى تالف جزئيًا لكن غير صالح للسكن في درنة؛ 37 مبنى مدمر و3,565 تالف في سوسة؛ 125 مبنى مدمر و100 تالف في البيضاء؛ بالإضافة إلى احتمال تضرر 20,000 مبنى في بنغازي والبيضاء وشحات.

وتضمنت الإحصائيات المحدثة من قبل حكومة الوحدة الوطنية حتى نهاية شهر نوفمبر إجمالي 4,300 حالة وفاة، 3,777 مفقود، 43,421 نازح، 1,500 مبنى مدمر، 4,900 مبنى تالف، و5 جسور دمرت بالكامل.[54]

ليعود مكتب النائب العام الليبي بأرقام مغايرة صدرت في بيان له على صفحته الرسمية على فيسبوك يؤكد فيها أن إجمالي عدد الوفيات الموثقة هو 4,540 متوفيًا من بينهم 3,566 مجهولي الهوية، ومنهم 3,146 مواطنا ليبيًا و420 من المهاجرين والعمال الأجانب، كما أكد النائب العام أنه قد تم التعرف على هويات 974 فقط منهم 818 ليبيًا و156 من جنسيات أخرى.[55]

ولاحقًا نشرت عدة أدلة على الإنترنت مدعمة ببيان من مكتب النائب العام الليبي، تفيد بإهمال الصيانة الدورية للسدّيْن ودور الفساد في انهيار البنية التحتية التي أدت

[52] "مديرية أمن درنة تعلن فرض حظر التجوال بسبب سوء الأحوال الجوية". وكالة الأنباء الليبية. 10 سبتمبر 2023

[53] حظر تجوال في درنة بسبب سوء الأحوال الجوية. بوابة الوسط. 10 سبتمبر 2023.

[54] "انهيار سدي درنة أثناء إعصار دانيال: هل ساهمت التحديات السياسية وعدم الضبطية المعلوماتية في زيادة خسائر كان يمكن تجنبها؟" دراسة بحثية إعداد أ. موسى القنيدي. منظمة نداء لحقوق الإنسان والتنمية المجتمعية. نوفمبر 2023.

[55] أنظر الإحصائيات المنشورة على صفحة النائب العام الليبي حول كارثة درنة. يناير 2024.

لانهيار المباني الواقعة بمنطقة وادي درنة.[56]

كما أشارت شهادات عديدة من مختصين ونشطاء ليبيين إلى غياب إدارة الأزمة والحوكمة الرشيدة في ليبيا وتأثيرهما على توفير الدعم الإنساني العاجل للفئات المتضررة أثناء وبعد الكارثة. حيث وجهت اتهامات عديدة في الشارع الليبي حول دور الحكومتين في اتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية مع علمها بانهيار البنية التحتية من جهة وبعلمها بالآثار المحتملة من قبل وكالات الأرصاد الجوية. كذلك ثبت فشل الحكومتين في عمليات صنع القرار وتعمدها حجب المعلومات الحقيقية والهامة التي من شأنها طمأنة العامة خلال الأزمة.[57]

وبوقوع المدنيين في درنة فريسة التمييز الممنهج والتهجير القسري منذ عام 2014 وحتى هذه لحظة إعداد هذا التقرير، أثيرت تساؤلات عديدة حول تشجيع الفساد والإهمال المتعمد من قبل حكومة البرلمان شرقًا في انهيار السدين. ومما أثار حفيظة المجتمع المدني أيضًا شروع القوات المسلحة العربية الليبية في شرق البلاد في إجراءات تقييد حرية التعبير والتظاهر السلمي والتنقّل بين مناطق الكارثة، حيث تم التحقيق مع مجموعة من المتظاهرين في درنة على خلفية خروجهم يوم الجمعة 18 سبتمبر 2023 في درنة ينادون بتحقيق ومحاسبة المسؤولين وبتوحيد الدولة والقضاء على الفساد.[58]

تخاذلت الجهات الرسمية في السعي لحصر وتقديم معلومات دقيقة وواضحة حول أعداد المهاجرين النظاميين كالعاملين بقطاعات الطب والتعليم في المدينة، وفي رصد وتوفير العون لمهاجرين غير نظاميين وطالبي اللجوء الذين راح المئات منهم بين متوفي ومفقود ومتضرر. أكدت كذلك بعض الشهادات التي جمعتها المنظمة بعد الكارثة، أن أضرارا مادية لحقت بسجن قرنادة وأن السلطات الحاجزة منعت عائلات المعتقلين بالسجن من الزيارة للتأكد من سلامة ذويهم، بالإضافة إلى استمرار منع الزيارات حتى نهاية العام 2023.

[56] "مكتب النائب العام يعلن نتائج التحقيقات في كارثة درنة" بوابة الوسط الإخبارية. 5 يناير 2024.
[57] "حول التعامل مع كارثة انهيار سدي درنة شرق ليبيا". مناشدة من الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب و المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. 6 أكتوبر 2023.
[58] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير سبتمبر 2023.

التقرير السنوي 2023

الطبيعة القانونية للانتهاكات المرتكبة في ليبيا خلال عام 2023

خروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان

تشكل الجرائم المرتكبة في ليبيا جملة من الانتهاكات التي تتحمل مسؤوليتها حكومة الوحدة الوطنية بطرابلس وحكومة البرلمان في الشرق الليبي. فعلى الرغم من مصادقة ليبيا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام 1990،[59] إلّا أنها أجرت طردا جماعيًا لحوالي 3,000 مصري إلى حدود امساعد المصرية في النصف الأول من عام 2023، واعتقلت الأجهزة الحكومية بطرابلس حوالي 200 طالب لجوء سوداني من بينهم نساء وأطفال، كانوا قد نصبوا خيامهم خارج مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة جنزور بمدينة طرابلس.[60] بالإضافة إلى ورود معلومات تم التحقق منها تفيد بتورط جهات تتبع الحكومتين شرقًا وغربًا في عمليات طرد مهاجرين عبر الصحراء نجم عنها وفاة وإصابة العديد منهم نتيجة الجوع والعطش.

صادقت ليبيا أيضًا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلّا أنها واصلت خلال العام حملات الاعتقال التي استهدفت النشطاء السياسيين بصورة تعسّفية،[61] علاوةً على قمع حرية التعبير واختطاف النشطاء وإخفائهم على امتداد عدّة مدن تضمّنت الزاوية وبنغازي وسبها وسرت والبيضاء وطرابلس ودرنة. وكذلك تتحمل الحكومة الليبية والمؤسسات والجماعات العسكرية التي تفرض سلطتها الفعلية على المناطق، بموجب اتفاقيات جنيف المصادق عليها أيضًا المسؤولية الكاملة تجاه الأشخاص المدنيين الذين لقوا حتفهم أثناء العمليات العسكرية أو بعدها،[62] بما في ذلك المسؤولية عن البحث عن المفقودين وذلك بتوفير كافة السبل الممكنة لتحديد هويات الجثث التي يتم العثور عليها في المقابر الجماعية بالإضافة إلى استكمال عمليات البحث عن الذين فُقِد الاتصال بهم.[63]

[59] بموجب المادة 22 من] بموجب المادة 22 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990 يحظر الطرد الجماعي للعمال المهاجرين وأسرهم، ويشدد على النظر لكل حالة على حدة وبشكل فردي.

[60] "مفوضية اللاجئين تدعو إلى إطلاق سودانيين من مركز إيواء للمهاجرين في طرابلس". قناة الوسط. 7 نوفمبر 2023.

[61] تحضر المواد 9 و10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه ليبيا منذ عام 1970 الاعتقال التعسفي وتشدد على ضرورة إبلاغ الموقوفين بأسباب التوقيف وتوجيه التهم بسرعة. ويقضي العهد بضرورة عرض المتهمين أمام القضاء للمحاكمة في وقت معقول أو الإفراج عنهم، ويعطي الحق في مراجعة قضائية لشرعية الاعتقال والمطالبة بتعويض عن الاعتقال غير القانوني. تؤكد على المعاملة الإنسانية للمحرومين من الحرية، مطالبة بفصل المتهمين عن المدانين والأحداث عن البالغين لتوفير معاملة تتناسب مع وضعهم غير المدان.

[62] تحظر المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع عام 1949 والبروتوكول الاضافي الثاني لعام 1977 التمييز في معاملة الأشخاص غير المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية خلال النزاعات المسلحة غير الدولية، وتلزم بمعاملتهم إنسانياً بغض النظر عن العنصر، الدين، الجنس أو أي معيار آخر، وتشمل حمايتهم الأشخاص الذين توقفوا عن القتال والمدنيين.

[63] تؤكد المواد 32 إلى 34 من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف على حق الأسر في معرفة مصير أفرادها المفقودين أثناء وبعد النزاعات المسلحة غير الدولية، وتشدد على ضرورة تسجيل بيانات المعتقلين والمحتجزين وتسهيل وصول المعلومات عن المفقودين منهم. تدعو أيضا لترتيبات تسمح ببحث وتحديد هوية القتلى وحماية رفاتهم ومدافنهم مع تسهيل وصول أسر الموتى وصيانة المدافن بشكل دائم، وتوفير إمكانية عودة الرفات والأمتعة الشخصية للموتى إلى أوطانهم.

الانتهاكات التي ترقي إلى جرائم حرب

تظهر التقارير المستمرة الصادرة عن الهيئات الدولية أن الحكومة الليبية تواجه مسؤولية فحص الادعاءات حول انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي تحدث ضمن مناطق سيطرتها. ورغم ذلك، تلفت هذه التقارير الانتباه إلى استمرار سلسلة من الانتهاكات الخطيرة والممنهجة. حيث نشرت لجنة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا تقريرها النهائي في مارس 2023 الذي شددت فيه على ضرورة التزام الحكومة الليبية بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، وقد حذّرت البعثة من أن منهجية الانتهاكات وانحدار حالة حقوق الإنسان ولاسيما فيما يتعلق بوضع المهاجرين تعزز ظاهرة الإفلات من العقاب.[64]

علاوةً على ما سلف، فقد تحدّث تقرير البعثة عن حوادث اغتصاب واسترقاق وعمل بالسخرة ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وفي مايو 2023، أفاد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بأن المحكمة أصدرت أربع مذكرات اعتقال في حق مجرمي حرب في ليبيا إلّا أن هوية المطلوبين ظلّت سرية حتى لحظة كتابة هذا التقرير، وأورد خان في تقريره لمجلس الأمن الدولي أن مكتبه قد طالب بإصدار مذكرتي اعتقال إضافيتين، ولم يتم بعد الفصل في أمرهما وما يزال محتوى المذكرات وأهدافها سريًا.

وأجرى فريق المحققين حسب تقديم المدعي العام أمام المجلس في ليبيا 15 زيارة جمع خلالها أكثر من 4,000 دليل، بما في ذلك مقاطع فيديو وصور، وأجرى مقابلات مع عدد كبير من الشهود. وما تزال الحكومة الليبية حتى نهاية العام لا تبذل أي جهود واضحة في التحقيق بشكل جاد في كافة الجرائم المزعومة.

وبالمثل خلصت لجنة خبراء مجلس الأمن الدولي بشأن ليبيا في تقريرها الصادر في سبتمبر 2023 إلى أن مراكز الاحتجاز في طرابلس ومناطق أخرى تقع تحت سيطرة مجموعات مسلحة قد تم تحديدها كمواقع لانتهاكات حقوق إنسان ممنهجة، بما في ذلك جرائم الاحتجاز التعسفي والتعذيب وانتهاك حق المحاكمة العادلة. وأكد التقرير أن هدف عناصر السلطات التابعة للحكومتين من هذه الأفعال يتمثل غالبا في معاقبة المعارضين سياسيا، والسيطرة على السكان المدنيين، ودعم أنشطة اقتصادية غير قانونية. تم الإشارة أيضًا لدور جهاز الردع لمكافحة الجريمة والإرهاب في طرابلس والمنشآت التي تسيطر عليها القوات المسلحة العربية الليبية في ارتكاب هذه الانتهاكات. ووجدت اللجنة أن المحتجزين قد تعرضوا لمعاملة غير إنسانية، بما في ذلك الضرب الشديد، والتعذيب النفسي. وقد تم التأكيد على تورط مسؤولين على هذه المجموعات بشكل مباشر في الأمر أو العلم بحدوث هذه الانتهاكات، مع تحديد أفراد معينين كمسؤولين عن المعاملة السيئة بانتظام.

ردًا على هذه النتائج، نفت القوات المسلحة العربية الليبية وجود مرافق احتجاز غير

[64] أنظر "تقرير بعثة تقصي الحقائق في ليبيا". مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية والخمسون. A/HRC/52/83. مارس 2023.

رسمية، ووقائع الإساءة، ومسؤولية وحداتها وأفرادها. ومع ذلك، ظلّت اللجنة على موقفها، مدعومة بأدلة كبيرة على الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بالتحقيق في هجمات شُنّت ضد نشطاء في المجتمع المدني وصحفيين، مشيرة إلى محاولات قمع حرية التعبير من خلال العنف والترهيب. وتم تحديد الكيانات المسؤولة عن هذه الهجمات، بما في ذلك جهاز الأمن الداخلي.

وقد تم الإبلاغ أيضًا عن حادث يتعلق باحتجاز وسوء معاملة أفراد من الأمم المتحدة بشكل تعسفي من قبل أعضاء القوات المسلحة العربية الليبية في مطار بنغازي، مما يشير إلى انتهاك خطير للمعايير الدولية التي تحمي موظفي الأمم المتحدة، وقد تناول التقرير قضية الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين محددًا الطرق التي تديرها شبكات تضم عناصر ليبية وتجار بشر من جنسيات أخرى وأوضح وجود طرق لتهريب البشر عبر ليبيا، يواجه عبرها المهاجرون، بما في ذلك الأطفال أشكالًا مختلفة من العنف بما فيها الاستعباد والعنف الجنسي وأشكالًا أخرى من الإساءة الشديدة عند نقاط توقّف عديدة يستقبلهم عندها تجار البشر بمخازن ومراكز خصصت لاحتجاز الضحايا، ويبرز تورط الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية في هذه الممارسات الاستغلالية وفق الأدلة المقدمة من قِبَل اللجنة.[65]

[65] رسالة مؤرخة 14 سبتمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من لجنة الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 1973(2011). S/2023/673. سبتمبر 2023.

الإحصائيات

عدد الضحايا الموثقين والجرائم المرصودة من قبل رصد خلال العام 2023 :

276 ضحية

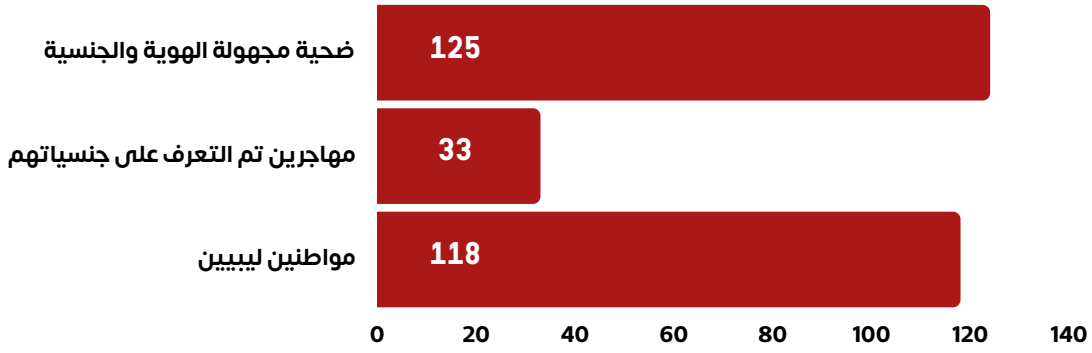

337 جريمة*

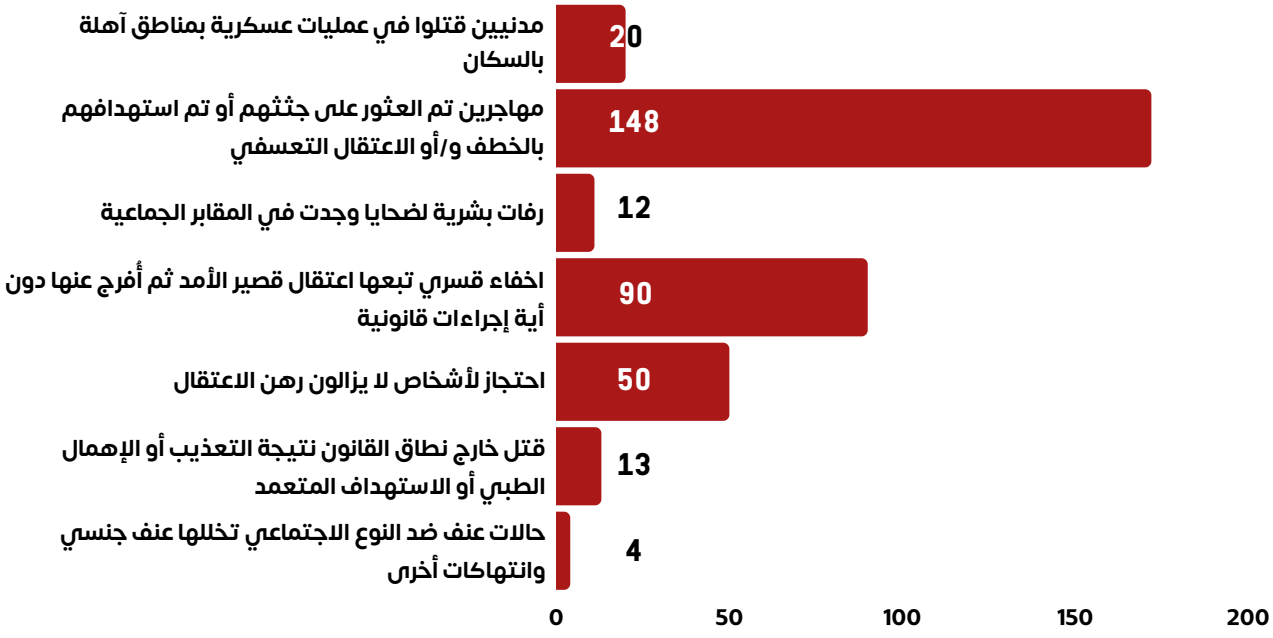

*الكثير من الأشخاص تعرضوا لأكثر من انتهاك وبالتالي فإن عدد الجرائم المرصودة أعلى من عدد الضحايا.

الخلاصة

مع نهاية العام 2023، لم تلتزم الأطراف السياسية والعسكرية في ليبيا، سواءًا في شرق أو غرب البلاد، بالخطط والتوصيات التي اقترحتها الآليات والبعثات الدبلوماسية والدولية، والتي تهدف إلى محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولا الإعداد لخطة انتخابية واضحة. وعوضًا عن ذلك، تركزت جهود الحكومتين في شرق ليبيا وغربها على ما تطلق عليه تسمية" جهود إعادة الإعمار" في البلاد، والتي تهدف إلى تلميع صورتهم واستعمالها في الدعاية السياسية والاستفادة ماديًا من مشاريع استنزفت الموارد المالية الحكومية بعقود مع شركات ليبية وأجنبية تحيطها شبهات الفساد المالي، والاستيلاء على مقدرات ليبيا الجغرافية بحجة الخصخصة ودعم الاستثمار العسكري. كما لم تواري الحكومتان رغبتهما في الاستمرار بتهجير وطرد المدنيين والمهاجرين ضمن مشاريع إعادة الإعمار هذه.

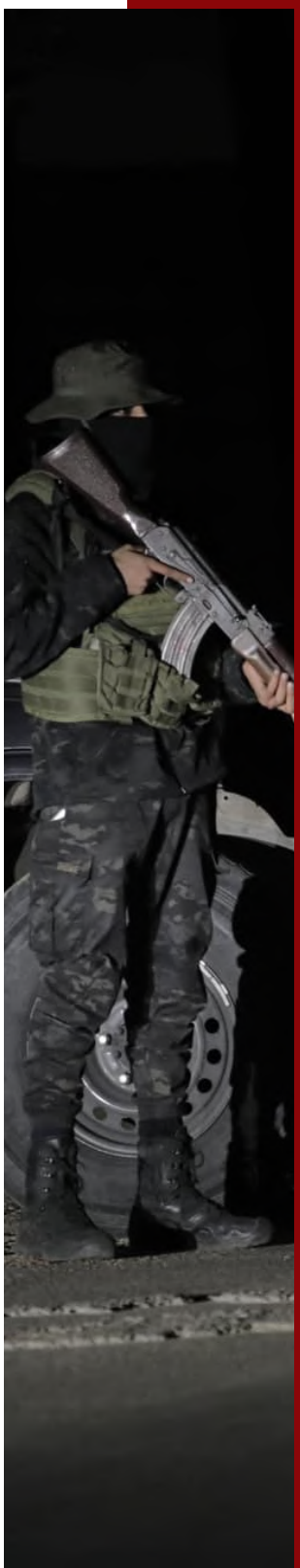

في الوقت الذي يجب فيه أن تتكاثف الجهود للتخطيط لبرامج لسحب السلاح وإعادة تنظيم الجيش ومراقبة وتفعيل القضاء المستقل والقضاء على العنف والقتل والتعذيب ومحاربة الفساد، واصلت الجهات والعناصر التابعة للحكومتين تهديد وترهيب المدنيين وإخلاء المناطق قسرياً وسجنهم وصدهم عن مساعدة المجتمع المدني في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

يلاحظ عامةً أن أعداد الحالات الموثقة للعام 2023 قلت مقارنة بالعام 2022، ولا يعكس ذلك لقلة الانتهاكات المرتكبة إنما يرجع إلى سياسات قمع التوثيق المتبعة من قبل السلطات والتي تتمثل في اللوائح والتشريعات التي تجرم العمل المدني، والقوانين التي تسمح بتقييد ومراقبة الجميع ولاسيما النشطاء والمدافعين والصحفيين رقميًا وتجريمه عملهم.

يلاحظ أيضًا أن أغلب الجماعات المسلحة التي تتبع الحكومتين تنتهج أساليب التعذيب والمعاملة المهينة وتهدد النشطاء والمجتمع المدني بغية خلق بيئة يسودها الرعب والخوف، للحد من العمل المدني بشكل عام ولاسيما العمل الحقوقي فيما يتعلق بتوثيق الجرائم والحديث بشكل علني أو غير علني عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولم تسلك أيًّا من الحكومتين مساع حقيقية في اتجاه دعم الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان. إنما العكس من ذلك، فقد اجترّت الآليات الدولية والبعثات الدبلوماسية لذات

القيود المفروضة على المجتمع المدني. وقد أصبح العمل الإنساني والحقوقي مجرمًا بموجب القانون الليبي، ليفاقم استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب دون رادع واضح، ودون جهود دولية فاعلة للمسائلة وتحقيق العدالة.

في خضم الفوضى السياسية والعسكرية المستمرة، حدثت كارثة انهيار سدي وادي درنة التي سلطت الضوء على الفشل في إدارة الأزمة وانهيار الحقوق العامة والاستهانة بأرواح البشر وانتشار الفساد. ولم تتوانَ السلطات المسيطرة على الأرض في اعتقال المتظاهرين أعقاب الكارثة، حيث شرعت في اعتقال متظاهرين طالبوا بتوحيد الجهود والتحقيق النزيه من قبل آلية دولية قد تمكن العامة من معرفة الأسباب الحقيقية وراء انهيار السدّيْن وقد تحمل المسؤولية لحكومة البرلمان شرقا في اتخاذ إجراءات وتدابير كانت لتنقذ حياة الكثيرين.

من الحالات المرصودة والموثقة، يمكن القول أن المهاجرين ما يزالون عرضة للانتهاكات الجسيمة مثل الاستهداف من قبل خفر السواحل الليبي في البحر، والتعذيب والمعاملة المهينة والسخرة داخل مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية إضافةً إلى مخازن البشر، ناهيك عن تعرض العديد من الأجانب للترحيل القسري أو الطرد الجماعي دون أي استثناء للفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء والأطفال. كذلك يظهر واضحاً أن الاعتقالات التعسفية والخطف والاختفاء القسري من الوسائل المتبعة لتقييد الحريات العامة والحق في التعبير السلمي والنشاط السياسي أيًّا كانت أشكاله.

وفي ظل التحديات التي تواجه ليبيا، من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إلى التهديدات الأمنية المستمرة والانقسامات السياسية، يبرز هذا التقرير الضرورة الملحة لتحرك شامل ومنسَّق بين الفاعلين المدنيين والآليات الدولية المختلفة. حيث كشفت الأدلة وتفاصيل الحالات المتشابهة والمتكررة عن واقع مرير يعيشه المدنيون والمهاجرون على حد سواء. وأكّدت الحالات الموثقة في هذا التقرير وغيره على أن لا أحد في ليبيا في منأى عن خطر الانتهاكات، ما يعكس فشل الجهات الفاعلة المعنية في حماية الأفراد وضمان حقوقهم الأساسية.

ترى منظمة رصد إن الحاجة إلى العمل الفوري والملموس لوقف هذه الانتهاكات وضمان المساءلة للمسؤولين عنها أمر بالغ الأهمية. وينبغي على جميع الأطراف في ليبيا، بما في ذلك السلطات الحكومية والجماعات المسلحة، الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني واتخاذ خطوات فورية لدمجها ضمن التشريعات الوطنية وتطبيق ما ينص عليه بفعالية. كما ينبغي أن تلغى كافة القوانين والتشريعات واللوائح التي تجرم العمل المدني لضمان قدرة الجميع على الإبلاغ عن الانتهاكات التي تستهدفهم.

في الختام، يدعو هذا التقرير إلى تجديد الجهود المحلية والدولية للتصدي للأزمة في ليبيا، بما في ذلك تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية كأساس للسلام والاستقرار. ومن الضروري توفير الدعم والرعاية اللازمة للضحايا والعمل بجدية على إنهاء دوامة العنف والانتهاكات والإفلات من العقاب التي تؤثر على الجميع في ليبيا.

التوصيات

توصيات للحكومة والسلطات في ليبيا

احترام القانون الدولي الإنساني والعمل على دمجه:

- تُطالب منظمة رصد كافة الأطراف في ليبيا، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية وكافة الجهات العسكرية التابعة لها حكومة البرلمان الليبي والقوات المسلحة الليبية، بالالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني ولاسيما في إطار حماية المدنيين والأماكن المدنية المحمية بموجب اتفاقيات جنيف الأربعة قبل وأثناء وبعد العمليات العسكرية، بما في ذلك السعي لنزع الألغام من المناطق الآهلة بالسكان، ومحاسبة الأطراف التي تستخدم أساليبً وأسلحة محرمة طبقا لقواعد الحرب.
- تُشدد المنظمة على ضرورة دمج أحكام القانون الدولي الإنساني في التشريعات الليبية وضمان تطبيقها بصورة فعّالة أو السعي لإعداد ملحق خاص بتقنين العمليات العسكرية ضمن التشريع المحلي. كما تؤكد على أهمية ذلك لتأسيس إطار تشريعي واضح لمحاكمة مجرمي الحرب طبقا للمعايير الدولية التي تضمن المحاكمات العادلة والنزيهة.

وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ودعم الضحايا:

- تُطالب منظمة رصد بوقف كافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون والقتل غير المشروع والتعذيب، والإخفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والعنف الجنسي والجنساني وكافة أشكال المعاملة المهينة والقاسية داخل أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية.
- تُشدد منظمة رصد على ضرورة إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة حول كافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومحاسبة كافة المسؤولين عنها. والسعي الجاد من قبل الحكومتين لدعم دخول الآليات الدولية بغرض التحقيق في الجرائم الممنهجة إلى حين استيفاء معايير استقلالية القضاء الوطني.
- تُطالب منظمة رصد الحكومة الليبية والجهات التي تفرض سلطتها الفعلية في ليبيا بالالتزام بتوفير الحماية والدعم اللازمين لكافة الأشخاص ذوي العلاقة بالجرائم المرتكبة بما في ذلك الضحايا والشهود والمحامين ومقدّمي الرعاية الطبية والأطباء الشرعيين والقضاة والموثقين والصحفيين والعاملين الإنسانيين. تَدعو منظمة رصد لإيلاء الدعم الأكبر لضحايا الانتهاكات على المدى البعيد والاهتمام بتوفير برامج إعادة التأهيل النفسي والجسدي والاجتماعي.

محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين والجناة:

- تُشدد منظمة رصد على أهمية محاسبة كافة المسئولين عن الجرائم المرتكبة في ليبيا من خلال فتح تحقيقات مستقلة وفعالة بشكل فوري وعاجل وتفعيل استقلال القضاء واستحداث آليات وطنية للإبلاغ عن الانتهاكات بشكل سري وآمن.
- تُطالب منظمة رصد بالسماح للآليات الدولية بالتحقيق في الجرائم المرتكبة لضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإن كانت هذه الآليات غير قادرة على التعامل مع الوضع الليبي الحالي أن تدعم مبادرات حقيقية لإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة بليبيا تعني بالجرائم المرتكبة في سياق النزاع القائم.
- تُشدد المنظمة على ضرورة محاسبة المسؤولين الحكوميين والقادة والأشخاص ذوي النفوذ من قبل الدولة والدعوة إلى محاكمة هؤلاء بشكل علني لضمان نزاهة محاكمتهم من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والسعي نحو تحقيق سبل الإنصاف أمام الجميع.

احترام الحقوق المدنية والسياسية:

حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات:

- تُطالب منظمة رصد الحكومتين في ليبيا باحترام حرية التعبير، بما في ذلك حرية الرأي والصحافة، ووقف التضييق على النشطاء والصحفيين والإيقاف الفوري لحملات تشويه السمعة التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان، ووقف العنف الممنهج ضد النشطاء والمتظاهرين في ليبيا.
- تُشدد منظمة رصد على ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي وحماية حقوق الإنسان. لذلك تطالب المنظمة بضرورة إلغاء كافة القوانين والتشريعات المحلية التي تقيد حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات المدنية وإن ارتأت الحاجة إلى إيجاد لوائح لتقنين عمل مؤسسات المجتمع المدني السعي لإنشاء تشريع يتواءم مع المعايير الدولية ويحترم الحقوق المنصوص عليها بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.

حرية التجمع:

- تُؤكد منظمة رصد على أهمية اتخاذ إجراءات واضحة من قبل الحكومتين لضمان حق التجمع السلمي من خلال توفير البيئة الآمنة والحماية للمتظاهرين السلميين. كما يجب العمل بشكل عاجل على وقف قمع التظاهرات والاحتجاجات السلمية سواء تلك التي تنظمها المؤسسات المدنية أو التي ينظمها المواطنون.

توفير الحد الأدنى للمعاملة الإنسانية للسجناء والمحتجزين:

- تُشدد منظمة رصد على ضرورة توفير ظروف احتجاز إنسانية للسجناء والمحتجزين، واحترام حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الرعاية الطبية، والحق في الغذاء الكافي، والحق في توفير بيئة معيشية آمنة وصحية داخل السجون ومراكز احتجاز المهاجرين.

- تُطالب منظمة رصد بتوفير الضمانات القانونية وباحترام الحق في التمثيل القانوني لكافة المعتقلين والسعي لاتباع الإجراءات القانونية دون تمييز، كما تطالب المنظمة بإطلاق سراح فوري لجميع المعتقلين بصورة غير قانونية.
- تُشدد المنظمة على ضرورة ضمان حق السجناء في التواصل مع عائلاتهم والإفصاح عن أماكن اعتقال المخفيين قسريًّا والتوقف عن الخطف والإخفاء القسري والقبض غير القانوني والترهيب.

احترام حقوق المهاجرين واللاجئين:

- تُطالب منظمة رصد بالتوقف الفوري عن تعذيب المهاجرين واستهدافهم والسعي الجاد في تنسيق عمليات إنقاذ المهاجرين، وإعداد آليات فعالة للبحث عن المفقودين منهم وإخطار سفارات دولهم وعائلاتهم عن أماكن تواجدهم في ليبيا والسعي لتسليم جثث المتوفين منهم لعائلاتهم واحترام رفات الموتى أثناء الدفن، وذلك بعد اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحديد هوياتهم واستيفاء طرق التعرف عليهم.
- تُشدد منظمة رصد على ضرورة التعاون بين الدولة الليبية والدول المجاورة بتنسيق العمل على إنقاذ المهاجرين في البحر المتوسط، وضمان وقف عمليات استهداف المهاجرين وطردهم عبر الحدود البرية والمائية.
- تُؤكد منظمة رصد أن من واجب الدولة الليبية التحقيق في جرائم الإتجار بالبشر والاستعباد والاسترقاق وكافة الانتهاكات التي تطال المهاجرين في ليبيا، ومن ذلك بالتعاون المستمر مع المحكمة الجنائية الدولية والآليات المعنية الأخرى بغية تسهيل ملاحقة الجناة وإلقاء القبضعليهم.

تحسين أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء:

- تُطالب منظمة رصد بالتعامل على أسس إنسانية مع اللاجئين وحاملي بطاقات المفوضية من طالبي اللجوء الذين لا يمكنهم العودة إلى بلدانهم، والوقف الفوري لعمليات الاعتقال العشوائي والترحيل القسري الجماعي الذي يستهدف اللاجئين وعلى نحوٍ خاص حاملي الجنسية السودانية والسورية والفلسطينية على اعتبار وضعهم الإنساني الخاص.
- تُشدد منظمة رصد على ضرورة ضمان حق اللاجئين في الحصول على الحقوق الأساسية مثل الحق في التعليم والصحة والعمل إلى حين تحسّن أحوالهم وظروف بلدانهم الأصلية.

توصيات للمجتمع الدولي:

ممارسة ضغوط على الواجهات السياسية في ليبيا:

- تُشدد منظمة رصد على ضرورة ممارسة ضغوط على جميع الأطراف الليبية لضمان احترام حقوق الإنسان ووقف الانتهاكات الجسيمة. كما تدعو إلى فرض عقوبات على كافة الأطراف التي تنتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك تجميد الأصول وحظر سفر الأشخاص الذين ثبت تورطهم في انتهاكات جسيمة أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. كما تدعو إلى استمرارية دعم

ولاية لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن حول الوضع في ليبيا ذلك لأهميتها في توثيق الجرائم الممنهجة في ليبيا.

- تُشدد منظمة رصد على أن أهم العوامل الأساسية التي قد تساهم في استقرار ليبيا سياسيًّا هي إنهاء حالة الانقسام السياسي الحالي، وعلى ذلك تدعو المنظمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى لسعي بصورة جادة نحو تغيير أنماط الحوار السياسي القائم الذي أثبت فشله لسنوات عديدة، وتدعو المنظمة بعثة الأمم المتحدة إلى إشراك آليات أخرى في الحوار السياسي القائم للضغط على السلطات الليبية بما فيها منظمات المجتمع المدني. ويلزم أن يكون احترام حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة والمسؤولين عن الجرائم في ليبيا هو منطلق الحوار السياسي الذي يُعتمد عليه الاعتراف بأي حكومة منتخبة قادمة.

حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء:

- تُطالب منظمة رصد المجتمع الدولي ببذل المزيد من الجهود لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين في ليبيا. في ظل الوضع الاقتصادي الحالي، تُشدد المنظمة على ضرورة دعم توفير المساعدات المادية والعينية الإنسانية والتقنية لبرامج الدعم القانوني والنفسي والصحي والاجتماعي للضحايا من المهاجرين في ليبيا.
- تُطالب منظمة رصد المجتمع الدولي بالسعي نحو حوار بناء مع دول الاتحاد الأوروبي التي ما تزال تدعم ملف المهاجرين في ليبيا دون القدرة على متابعة كيفية صرف النفقات المالية المدفوعة للمؤسسات الليبية وعلى نحو خاص الدعم الذي تستفيد منه وزارة الداخلية الليبية وجهاز مكافحة الهجرة الغير شرعية سيّء السمعة.
- تناشد المنظمة دول الاتحاد الأوروبي بالنظر بشكل جاد في التوصيات المقدمة إليها من قبل منظمات المجتمع المدني الليبية التي حذرت على مدى سنوات طويلة من استمرار استخدام الأموال الممنوحة إلى ليبيا بموجب الاتفاقيات الثنائية في دعم عمليات استهداف المهاجرين من قبل خفر السواحل الليبي وعناصر أمنية أخرى.
- تُطالب منظمة رصد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء مكاتب لها في شرق وجنوب ليبيا تسمح للمهاجرين بتقديم اللجوء والحصول على المساعدات الإنسانية.

التقرير السنوي 2023

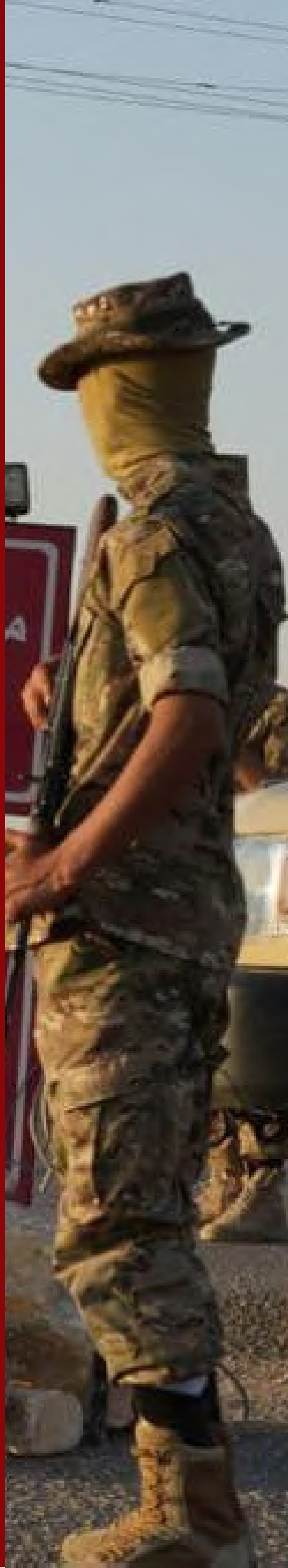

© جميع الحقوق محفوظة

حقوق النشر من قبل
منظمة رصد الجرائم في ليبيا - 2024
www.lcw.ngo / info@lcw.ngo
/LCWNGO /LCWNGO

التصميم من قبل
Brand Booster - Digital Agency
brandbooster.digital@gmail.com

LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا